مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9725

الاثنين، 16 أيلول/سبتمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد جبوغار	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سويسرا	السيدة بيريسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن المجلس، أود أن أشير إلى أنه فيما يتعلق بالمادتين 37 و 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، لن ينظر المجلس إلا في طلبات المشاركة المُقدمة قبل بدء الجلسة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة عملاً بالقرار 2720 (2023)؛ والسيد خورخي موريرا دا سيلفا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيدة كاغ.

السيدة كاغ (*تكلمت بالإنكليزية*): ستتضمن هذه الإحاطة تقييماً رصيناً وقاتماً للحالة في الميدان. وما زلت مدركة تماماً للمسؤولية الكبيرة التي يتحملها المجتمع الدولي في التصدي لمأساة الحرب.

مرّ ما يقرب من عام على الهجوم الإرهابي المروع الذي شنته حركة حماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والذي أودى بحياة 250 1 إسرائيلي وأجنبي وأدى إلى اختطاف حوالي 250 رهينة. وتفيد التقارير بأن ما لا يقل عن 101 رهينة لا يزالون على قيد الحياة ولا يزالون محتجزين في غزة. ولا يزالون محرومين من الزيارات الإنسانية. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً ودون قيد أو شرط. ومهما طالت فترة احتجازهم، يجب معاملتهم معاملة إنسانية والسماح لهم باستقبال الزيارات وتلقي المساعدة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك وفقاً للالتزامات القانونية الدولية.

إن جوهر إنسانيتنا المشتركة على المحك. ففي غزة، قُتل أكثر من 000 41 فلسطيني وجُرح أكثر من 000 93 آخرين. وتقدّر البيانات الصادرة مؤخراً عن منظمة الصحة العالمية أن أكثر من 000 22 شخص قد لحقت بهم إصابات غيرت حياتهم. ويتراوح عدد المصابين بإصابات خطيرة في الأطراف ما بين 000 13 و 000 17 شخص، وهي جروح تؤدي في الغالب إلى البتر. وحالتهم انعكاس محزن لمأساة الحرب. وقد لحقت بالعديد من أولئك المصابين أكثر من إصابة واحدة. ويستمر تدمير البنية التحتية الصحية المشلولة بالفعل.

ولا يزال 000 625 طفل على الأقل غير ملتحقين بالمدارس، وهم أطفال شوهت الصدمة والفقدان والحرمان مستقبلهم. يأمل كل أب وأم في مستقبل أفضل وأكثر ازدهاراً لأبنائهم. ولكن هذه الرغبة الأبوية العالمية تخفت في غزة بفعل الواقع المرير المتمثل في الدمار واليأس.

إن الوقت ينفد في حين تجرّ أزمة إنسانية صنعها الإنسان غزة إلى الهاوية. ولا يمكن المبالغة في تكرار القول بأننا بحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية باستمرار وبلا عوائق لتوزيعها على نطاق واسع في جميع أنحاء قطاع غزة. ومن غير المعقول أن يظل المدنيون في غزة بلا حماية فعالة. ويجب حماية البنية التحتية التي يعتمد عليها المدنيون وتلبية احتياجاتهم الأساسية. وكما أكد الأمين العام مجدداً، يجب أن تمتنع جميع الأطراف عن استخدام المدارس أو الملاجئ أو المناطق المحيطة بها لأغراض عسكرية. ويجب أن تمتثل جميع أطراف النزاع للقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات. وبالمثل، يحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى بيئة مواتية لضمان الوصول إلى المحتاجين وصولاً آمناً وبلا عوائق. وللأسف، لا يوجد مكان آمن في غزة.

إن أمراضاً، مثل فيروس شلل الأطفال الذي أصبح في ذمة التاريخ في قطاع غزة، قد ظهرت من جديد بسبب انهيار الخدمات

الأساسية. وبعد اكتشاف الفيروس، تواصلت السلطات الإسرائيلية على الفور مع فريقي. وبعد تنسيق مكثف،انتهت بنجاح الجولة الأولى من حملة التطعيم، التي ستليها جولة ثانية، بقيادة منظمة الصحة العالمية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) واليونيسف. وينبغي أن تبدأ المرحلة الثانية من حملة التطعيم في غضون أربعة أسابيع تقريباً. لقد زرت غزة، كما أفعل بانتظام، قبل أسبوع ونصف الأسبوع. ومكنت فترات الهدنة المتفق عليها في القتال الآباء والأمهات والأطفال من زيارة المراكز الصحية والعيادات بأمان وأتاحت لهم المجال للحصول على الإغاثة وأعطتهم فسحة للراحة لفترة وجيزة. وتُظهر حملة التطعيم ضد شلل الأطفال أن العمل الإنساني ممكن حتى في أحلك الظروف عندما تتوفر الإرادة السياسية الكافية والالتزام السياسي في الوقت الحقيقي. كما أكدت الحملة بالقدر نفسه الدور الحيوي الذي تؤديه الأونروا وفقاً لولايتها وأيضاً باعتبارها شريكاً مهماً جداً وموثوقاً في النسيج الاجتماعي لغزة وبوصفها العمود الفقري لعملياتنا الإنسانية.

إن تفشي مرض شلل الأطفال تذكير صارخ أيضاً بالظروف المعيشية البائسة في قطاع غزة. ونظراً لاستمرار الأعمال العدائية والافتقار إلى بيئة ملائمة وعدم وجود حل فعال لتفادي التضارب وعدم تنفيذ الالتزامات المقطوعة في الوقت المناسب، لا تزال الأمم المتحدة وشركاؤها يواجهون قيوداً تحول دون تمكنهم من التصدي للحالة الكارثية.

وبالعودة إلى الوراء، كانت معظم خطوط الإمداد مقطوعة عن جزء كبير من غزة قبل 11 شهراً حيث أُغلقت جميع المنافذ باستثناء منفذ واحد. وعندما اتُّخذ القرار 2720 (2023) في كانون الأول/ديسمبر 2023، لم يكن من المتوقع أن تستمر الحرب كل هذه المدة الطويلة دون وقف لإطلاق النار. وفي هذا السياق، وعلى الرغم من تعقيدات الحالة، تفاوضت بعثتي على خطوط ونظم للإمداد وعززتها، فضلاً عن طرق إضافية، بهدف تسهيل تدفق الإمدادات إلى غزة وتسريعه والتعجيل به بطريقة مستدامة وشفافة. تغطي تلك الطرق الإمدادات من مصر والأردن وقبرص والضفة الغربية وإسرائيل أو عبرها. وقد تطلّب ذلك تبسيط اللوجستيات المعقدة والقواعد التنظيمية ذات الصلة. وسيقدم لكم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وكيل الأمين العام خورخي موريرا دا سيلفا، آخر المستجدات حول تفعيل الآلية.

ولا تشكل النظم القائمة اليوم بديلاً عن الإرادة السياسية المطلوبة للوصول إلى المدنيين وتلبية احتياجاتهم. فالنظم لا تنقذ الأرواح ولا توفر الكرامة لمن فقدوا كل شيء. وتتطلب العمليات الإنسانية الفعالة مجموعة واسعة من السلع بالنوعية والكمية المناسبتين لتلبية الاحتياجات اليومية للمدنيين في غزة. ولم يتحقق هذا الهدف.

وتضع الأعمال العدائية المستمرة في جميع أنحاء القطاع وانهيار القانون والنظام ونهب الإمدادات عقبات إضافية كبيرة أمام قدرة الأمم المتحدة على توزيع المساعدات على السكان الفلسطينيين في غزة. وعلاوة على ذلك، تشمل ظروف عمل العاملين في المجال الإنساني حالات الرفض والتأخير وانعدام السلامة والأمن وضعف البنية التحتية اللوجستية. ولا يزال ذلك يعرقل عمليات الإغاثة على الرغم من إعطاء موافقات مؤخراً لدخول الشاحنات والهواتف الساتلية ومعدات أخرى. وتستمر بعثتي في التواصل بشأن تلك المسائل الحيوية، طلباً للمعالجة الفورية للوضع. ويجب أن تُترجم الالتزامات والنوايا إلى أفعال ملموسة على أرض الواقع. وترتب على أي تأخير في التنفيذ تكلفة مباشرة تُحسب بالأرواح البشرية. ومجلس الأمن على دراية تامة بمطالب دوائر العمل الإنساني. وسأسلط الضوء على بعض المجالات الحاسمة الأهمية.

أولاً، تستمر بعثتي في التركيز على تأمين وصول مجموعة متنوعة من السلع من القطاعين الإنساني والتجاري إلى غزة. وقد أُحرز تقدم متواضع في مجالات محددة، مثل إدارة النفايات والصرف الصحي. غير إن ذلك لا يعالج مجمل الاحتياجات. فعلى سبيل المثال، هناك حاجة ماسة إلى النقد وإلى تخزين كميات كافية من الوقود ومواد النظافة. ولا يزال نطاق المواد الإنسانية المسموح بدخولها

مقيداً بدرجة لا تسمح بأن تكون العمليات الإنسانية فعالة. علاوة على ذلك، فإن الأمم المتحدة نفسها بحاجة ماسة إلى إدخال المزيد من معدات الاتصالات الأمنية الحيوية ومعدات التعقب لكي تتمكن من العمل في غزة.

ويتولى مجلس تنسيق مشترك شؤون التنسيق وتفادي التضارب. إن الحوادث الأمنية التي وقعت مؤخراً، بما في ذلك حوادث إطلاق النار على قوافل المساعدات الإنسانية، غير مقبولة وهي تُظهر أن البروتوكولات والإجراءات المتفق عليها لا تزال تتطلب التنفيذ الشامل في الوقت المحدد. وكان الإجلاء الطبي الأخير تطوراً جيداً، وهو الأكبر حتى الآن وشمل 251 مريضاً وأفراد أسرهم – وفي هذه الحالة إلى الإمارات العربية المتحدة. ولكن يتعين القيام بالمزيد. فهناك أكثر من 14 000 مريض ممن يحتاجون إلى العلاج المتخصص خارج قطاع غزة وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو جميع الدول الأعضاء إلى إظهار التضامن باستضافة هؤلاء المرضى وعائلاتهم.

وتزداد أهمية إحراز تقدم في كل تلك المجالات مع اقتراب فصل الشتاء وتفاقم الكارثة الإنسانية. ويواصل فريق الأمم المتحدة في الميدان التنسيق مع السلطات الإسرائيلية لضمان تنفيذ خطة الاستعداد لفصل الشتاء.

إن المساعدة الإنسانية مجرد مسار مؤقت لتخفيف المعاناة. ولا يمكن تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط إلا من خلال حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتواصلة جغرافياً وذات سيادة وتتوفر لها مقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها مع إسرائيل التي يجب معالجة شواغلها الأمنية المشروعة. وفي ضوء ذلك، فإن تعافي غزة وإعادة إعمارها لا ينبغي أن ينتظرا، وقد سمعني الأعضاء أقول ذلك من قبل. وبقدر ما ستملي الظروف السياسية وتيرة وطابع هذه العملية، يجب أن يتعلم الأطفال ويجب أن يكونوا في المدارس وينبغي توفير الرعاية الصحية للجميع ويتعين البدء في إعادة بناء المساكن وتأثيثها.

ومن المهم وضع ترتيبات للحوكمة والأمن دون مزيد من التأخير. وموقف الأمم المتحدة واضح: يجب أن تستأنف السلطة الفلسطينية مسؤولياتها الكاملة في غزة. وقد وضعت حكومة رئيس الوزراء محمد مصطفى خططاً شاملة لاستعادة الحكم المحلي والأمن وإعادة إرساء سيادة القانون. وتتواصل جهود التخطيط الدولية التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وجهات أخرى لدعم السلطة الفلسطينية. وقد وضعت بعثتي أيضاً خيارات تمويل لكي ينظر فيها المجتمع الدولي. وتتيح إعادة إعمار غزة فرصة لإشراك جميع أفراد المجتمع المدني الفلسطيني. ولا يقل أهمية عن ذلك تعزيز بيئة مواتية تمكّن قطاع الأعمال الفلسطيني من أداء دوره. فرجال الأعمال والمستثمرون الفلسطينيون لديهم الدافع والمعرفة والالتزام للمساهمة بطريقة مجدية.

وخلال الأشهر العشرة الماضية، عززت بعثتي الشراكات وحسنت التنسيق بين الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والعديد من الشركاء في المجال الإنساني. ولا يزال الفريق المنشأ بموجب القرار 2720 (2023) يعمل باستمرار بشأن قضايا الوصول ويعالج العقبات ويقترح الحلول لتمكين جميع الشركاء في المجال الإنساني من تقديم المساعدة، بما في ذلك – بالطبع – الأونروا. واقترحت بعثتي حلولاً للتغلب على العوائق السياسية والتشغيلية والحفاظ على عملية مرنة وفعالة وصغيرة الحجم من خلال نموذج مختلط مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وخبراء منتدبين من بعض الوكالات. وقد أُنشئت الطرق ووُضعت الأنظمة وقُدمت مقترحات للأطراف بشأن خيار إعادة فتح معبر رفح الحدودي. وهذا مجرد مثال واحد من بين أمثلة عديدة.

ولكن على الرغم من تلك الجهود المتواصلة، فإن المقياس الوحيد الموثوق للتغيير والتقدم هو الظروف الفعلية على أرض الواقع في غزة، حيث أوضحت أهوال الأحد عشر شهراً الماضية بشكل مؤلم أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد المستدام للمضي قدماً. ومن دون التوصل إلى حل سياسي، فإن دورة المعاناة ستستمر. وفي مواجهة المأساة التي حلت بالمدنيين الأبرياء، تقتضي إنسانيتنا المشتركة أن نستجيب بتعاطف وتواضع. وتقع على عاتقنا مسؤولية توفير الحماية والمساعدة

والثبات على أداء واجبنا في الدعوة إلى السلام الدائم وأمن إسرائيل وقيام دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة تتمتع بالاستقلال التام وتتوفر لها جميع مقومات البقاء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كاغ على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد موريرا دا سيلفا.

السيد موريرا دا سيلفا (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة لمجلس الأمن بشأن تفعيل الآلية الخاصة بغزة المنشأة بموجب القرار 2720 (2023).

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، السيدة سيغريد كاغ، على قيادتها وجهودها الدؤوبة. فجهودها لم تكن أساسية للتمكين من تفعيل الآلية فحسب، بل إن لها أيضاً دوراً حاسماً في الجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين ليتعاونوا بشأن القرارات السياسية بالغة الأهمية التي تمكّننا وزملاءنا العاملين في المجال الإنساني من العمل. ويلتزم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بدعم ولاية كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار، إلى جانب جهودنا الأخرى لتمكين منظومة الأمم المتحدة والعاملين في مجال الاستجابة الإنسانية في غزة من العمل.

في كانون الثاني/يناير، وخلال زيارتي إلى غزة، أتيحت لي الفرصة للتحدث ليس مع زملائي من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فحسب، ولكن أيضاً مع زملاء من منظومة الأمم المتحدة حول البيئة الصعبة حقاً وتأثيرها على عملهم. وعندما طلب الأمين العام من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دعم ولاية السيدة كاغ في كانون الأول/ديسمبر 2023، قدمنا تصميماً للآلية يستهدف إتاحة نظام واحد وشامل لإدارة سلسلة إمدادات المساعدات الإنسانية لغزة ومعالجة عدم القدرة على التنبؤ بخطوط الإمداد والتأخيرات عند نقاط الفحص وتعدد نقاط التفتيش وإعادة التحميل، فضلاً عن بناء الثقة والشفافية في تدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة.

تدير الآلية، منذ شهر أيار/مايو، قاعدة البيانات المتكاملة التي تغطي الشحنات الإنسانية التي تمر عبر قبرص، وتلك التي تمر عبر الأردن منذ حزيران/يونيه. وقد سجلت أيضاً شحنات مرسلة من الضفة الغربية ومن داخل إسرائيل. وتتجاوز قاعدة البيانات أعداد الشاحنات وتتيح إمكانية النظر في الإمدادات الفعلية التي تدخل غزة، مقارنة بالاحتياجات المحددة. وهي متاحة لأي شخص يرغب في إرسال مساعدات إنسانية إلى غزة. ومنذ تفعيل الآلية، تلقت طلبات للسماح بإدخال 229 شحنة من المساعدات الإنسانية وأُعطيت الموافقة لـ 175 شحنة، سُلمت 101 شحنة منها فيما لا تزال 17 تنتظر الموافقة ورُفضت 37 شحنة. وهذه المعلومات متاحة. ويُترجم ذلك إلى أكثر من 000 22 طن متري من شحنات المساعدات الإنسانية التي سُلمت إلى غزة بتيسير من الآلية، منها أكثر من 000 20 طن متري من شحنات الأغذية والتغذية وقرابة 000 1 طن متري من شحنات الإيواء و 400 طن متري من لوازم الغسيل وأكثر من 170 طناً متريا من المساعدات الطبية وما يقرب من 50 طناً متريا من معدات الحماية وشحنات أصغر من مستلزمات المساعدات الإنسانية الأخرى. وهذه الأرقام متاحة أيضاً للجمهور على لوحة المتابعة المباشرة للآلية، والتي أُطلقت بداية الأسبوع الماضي.

وسُلمت الشحنات في المقام الأول عبر ممر الأردن، وهو الطريق المباشر من الأردن إلى غزة الذي أُضفي الطابع الرسمي والنظامي عليه في إطار الآلية لتوفير إمكانية التنبؤ والانتظام اللذين تشتد الحاجة إليهما ولمعالجة التحديات المتراكمة التي تواجه القوافل التي تخضع للعديد من نقاط التفتيش ونقاط إعادة التحميل. وتمر شحنات المساعدات الإنسانية التي تُسلم من خلال ممر الأردن عبر نقطة تفتيش واحدة في الأردن ونقطة إعادة تحميل واحدة في غزة، مقارنة بثلاث نقاط تفتيش وأربع نقاط إعادة تحميل على الطريق الذي كان مستخدما قبل إنشاء الآلية.

ووصل جزء أصغر من الشحنات المذكورة أعلاه عبر ممر قبرص الذي يمثل طريقا تكميليا حيويا لإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة. وليس المقصود منه أن يحل محل الممرات البرية أو البحرية القائمة أو أن يصرف الانتباه عنها، وإنما يُقصد به تعزيز القدرة الإجمالية.

واستجابة لطلبات الجهات المانحة باتباع نهج تقوده الأمم المتحدة ويركز على العمل الإنساني، فإن مكتب خدمات المشاريع على استعداد لمواجهة التحديات اللوجستية الحالية في ممر قبرص بتوفير حل شامل، يكفل إيصال المساعدات بتنسيق وفعالية وشفافية.

ومن أجل دعم تنظيم هذه الممرات في إطار الآلية، أوفد المكتب 14 مراقباً دولياً إلى قبرص والأردن. وهم يتحققون من الطابع الإنساني لكل شحنة ويسهلون الموافقة على مرور الشحنات إلى غزة ويتتبعون الشحنات من نقطة انطلاقها حتى تسليمها إلى الجهة النهائية المرسل إليها في غزة. وتعزز هذه الآلية تحديداً بناء الثقة بين الجميع وتكفل الشفافية من خلال إعلامنا جميعاً بأن الشحنة المرسلة إلى غزة قد وصلت إلى وجهتها النهائية. وبالنسبة للشحنات غير المسموح بها، فإن الآلية تطلب من الأطراف المعنية أن تبررها.

وبالتعاون مع مكتب كبيرة المنسقين، نواصل الدعوة إلى السماح بدخول المزيد من المواد ومرسليها إلى غزة. كما أن 11 من مراقبينا الدوليين مستعدون للانتشار داخل غزة لتعزيز هذه الآلية المهمة المعنية بالتحقق والتتبع، باعتبارها عاملاً إضافياً من عوامل تمكين جهودنا الجماعية لتسريع إيصال المساعدات الإنسانية وزيادة حجم المساعدات التي تصل إلى السكان المدنيين في غزة.

وفيما يتعلق بالممر المصري، فقد كان خلال الأحد عشر شهراً الماضية بمثابة شريان حياة بالغ الأهمية لإيصال المساعدات إلى أهل غزة. ونعمل بالتعاون الوثيق مع السلطات المصرية لإدماج هذا الطريق بشكل كامل في آلية القرار 2720 (2023). وحصلنا على الموافقة المبدئية ويوجد فريقي في القاهرة هذا الأسبوع لوضع اللمسات الأخيرة على عملية الإدماج. وحالما تكتمل العملية، ستوفر آلية القرار 2720 (2023) لمحة عامة شاملة في الوقت الحقيقي عن جميع الشحنات الإنسانية التي تدخل غزة من كل طريق من طرق الإمداد. وسيتيح ذلك تحديد أولويات جهود الإغاثة وتتبعها ورصدها على نحو أفضل حتى نقطة التسليم. وسنعمل من خلال قاعدة البيانات المشتركة لآلية القرار 2720 (2023) على تعزيز التنسيق والكفاءة وضمان وصول المساعدات بسرعة وفعالية إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

ونلتزم، في إطار الآلية، بدعم القدرة على التشغيل الكامل لكل ممر. ولهذا السبب، أود أن أضيف عنصرين آخرين يعززان هذا الجانب. إن مكتب خدمات المشاريع بصدد شراء 280 شاحنة لممر الأردن وإنشاء 10 أماكن تخزين إضافية للهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية وإنشاء منطقتين لانتظار الشاحنات في معبر جسر الملك حسين وموقع للتفتيش في الأردن. وإضافة إلى ذلك، سنشتري 38 شاحنة لتستخدمها دوائر العمل الإنساني داخل غزة للتمكين من توزيع شحنات المساعدات الإنسانية التي تصل عبر الممرات المختلفة.

وقد اشترينا ما يلزم من المركبات المدرعة ومعدات الاتصالات والمعدات الأمنية الأخرى التي ستكفل القدرة التشغيلية للمراقبين الدوليين الأحد عشر التابعين للآلية داخل غزة دون أن يشكل ذلك ضغطاً على الموارد المحدودة أصلاً المتاحة لبقية دوائر العمل الإنساني. وما كان التقدم الذي أحرزناه في تصميم الآلية وإنشائها وتفعيلها ليتحقق لولا الدعم السخي والمتفاني من الدول الأعضاء التي قدمت تبرعات مالية لدعم الآلية. وأود في هذا المقام أن أشيد على وجه التحديد بحكومات أستراليا وإستونيا والإمارات العربية المتحدة والدانمرك ومملكة هولندا والولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسة ميندیرو وحكومتي كندا وألمانيا اللتين تعهدتا بتقديم تبرعات إضافية.

وأود أيضاً أن أشكر الدول الأعضاء وشركاءنا المحليين الذين يعملون على تمكين الآلية من تنفيذ عملياتها في الميدان. ولا يمكننا المبالغة في التأكيد على التحديات التي تكتنف تنفيذ الاستجابة الإنسانية في غزة في الوقت الراهن. وتصميم الآلية وتنفيذها أمران مهمان للغاية، ونحن ملتزمون بالتميز. إلا أنه لن يمكن ببساطة إيصال المساعدات بفعالية على النطاق المطلوب دون التحلي بالإرادة السياسية وتوفير ضمانات الأمن والسلامة اللازمة وتهيئة البيئة المؤاتية.

وإلى جانب بقية منظومة الأمم المتحدة، فإن مكتب خدمات المشاريع مصمم على البقاء وتقديم الخدمات لأهالي غزة، سواء لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة أو لدعم جهود الإنعاش وإعادة الإعمار الهائلة التي تشتد الحاجة إليها. وأود هنا أيضا أن أؤكد الدور البالغ الأهمية الذي لا يمكن الاستغناء عنه والذي تؤديه وكالة الأمم المتحدة

لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في غزة (الأونروا) باعتبارها المنفِّذ الرئيسي لإرادتنا الجماعية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد موريرا دا سيلفا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): كما جرت العادة، أود أن أبدأ بشكر كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، السيدة سيغريد كاغ، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، السيد خورخي موريرا دا سيلفا، على إحاطتيهما. وترحب سويسرا بالالتزام الكبير لأفرقتهما ولأفرقة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في إنشاء الآلية المنشأة عملاً بالقرار 2720 (2023) من أجل زيادة إمدادات المساعدات الإنسانية المقدمة إلى غزة. والإحاطات المنتظمة التي يقدمانها للمجلس مفيدة بصفة خاصة نظراً لأن الكارثة الإنسانية لا تزال تتفاقم في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، كما سمعنا للتو مرة أخرى.

لا تزال الأعمال العدائية في غزة تودي بحياة العديد من المدنيين، كما أن أوامر الإجلاء الإسرائيلية تفرض ضغوطاً إضافية على السكان اليائسين أصلاً، والكثير منهم من الأطفال، وتحد من إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. إضافة إلى ذلك، لا يزال أكثر من 100 رهينة في الأسر وندعو مرة أخرى إلى إطلاق سراحهم فوراً ودون شروط. وتكرر سويسرا إدانتها لجميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع الأطراف، والتي يجب أن تتوقف فوراً.

وبعد مرور تسعة أشهر تقريباً على اتخاذ القرار 2720 (2023)، لا يزال تقديم المساعدة الإنسانية في غزة أهم من أي وقت مضى. لذلك أود أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب ذات أهمية خاصة تتعلق بتنفيذ القرار 2720 (2023).

أولاً، يركز القرار بشدة على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وتدعو سويسرا مرة أخرى جميع الأطراف إلى تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان والتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. يشمل ذلك إتاحة وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية بأمان وسرعة ودون عوائق إلى السكان المدنيين عبر جميع المعابر. وندين الحادث الذي تعرض له فريق تابع للأمم المتحدة مسؤول عن تنفيذ حملة التطعيم في غزة عند إحدى نقاط التفتيش في 9 أيلول/سبتمبر. فهذه الحوادث غير مقبولة. وإسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الخاضعين لسيطرتها. ونُذكر أيضاً بأن استخدام التجويع عمداً كأسلوب من أساليب الحرب جريمةُ حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ثانياً، يجب ضمان حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجالين الإنساني والطبي، في جميع الأوقات. ومن غير المقبول استخدام الأسلحة الثقيلة ذات القدرة التدميرية التي تجعل من المستحيل التمييز بين المدنيين والمقاتلين في المناطق المكتظة بالسكان. علاوة على ذلك، يجب ألا يكون السكان المدنيون والأشخاص العاجزون عن القتال والبنية التحتية المدنية، مثل المباني السكنية والمدارس والمستشفيات، أهدافاً للهجمات. وتدين سويسرا بأشد العبارات هذه الهجمات التي تشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. إن العواقب المهلكة الناجمة عن العمليات العسكرية الإسرائيلية في المناطق التي لجأ إليها المدنيون لا يمكن تحملها، كما رأينا يوم الأربعاء الماضي، على سبيل المثال، عندما هوجمت مرة أخرى مدرسة تُستخدم لإيواء 12 000 شخص. وأسفر الهجوم عن سقوط العديد من الضحايا، من بينهم ستة من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ونقدم تعازينا لأحبائهم. إن تقديم ضمانات موثوقة لتوفير الأمن والحماية للعاملين في المجال الإنساني يشكل التزاماً. وقد أعاد المجلس تأكيد تلك الحقيقة باتخاذ القرار 2730 (2024).

وتُذكر سويسرا بأن القانون الدولي الإنساني يحظر على أي طرف في نزاع ما استخدام وجود مدنيين أو أشخاص عاجزين عن القتال لحماية هدف عسكري من الهجوم. مع ذلك، وحتى في حالة انتهاك هذه القاعدة، فإن الالتزام الواقع على الطرف الآخر في النزاع

بالتقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني في سير الأعمال العدائية لا يتم تعليقه بأي حال من الأحوال. إن الممتلكات المدنية، بما في ذلك المدارس وأماكن العبادة، محمية بموجب القانون الدولي الإنساني.

ثالثاً، نرحب بتنفيذ حملة التطعيم ضد شلل الأطفال التي دعمتها سويسرا بتمويل قدره مليون فرنك سويسري. لقد أظهرت الحملة ما تستطيع الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني تحقيقه إذا ما قامت أطراف النزاع بواجبها في ضمان الوصول الآمن ودون عوائق. إلا أن ذلك لا يكفي. وكما كررنا في مناسبات عديدة وكما قرر المجلس، فإن وقف إطلاق النار الفوري أمر ضروري.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها كبيرة المنسقين وفريقها، فإن إعادة فتح جميع نقاط العبور مطلوب نظراً لحجم الاحتياجات. كما تتطلب عملية إعادة الإعمار التي توخاها أعضاء المجلس قبل تسعة أشهر في القرار 2720 (2023) وقفًا فوريًا لإطلاق النار وإيجاد آفاق لعملية سلام. يشكل الامتثال للقانون الدولي وقرارات المجلس شرطاً لا غنى عنه للتهدئة، بما في ذلك التهدئة الإقليمية، وخطوة أولى نحو إقامة سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إننا نؤكد من جديد دعمنا القوي لحل تفاوضي يستلزم وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، وغزة جزء لا يتجزأ منها، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، السيدة سيغريد كاغ، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، السيد موريرا دا سيلفا، على إحاطتيهما بشأن الحالة في القطاع وجهودهما لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى القطاع في إطار تنفيذ القرار 2720 (2023).

لسوء الحظ، وكما حذرنا، فمن دون وقف إطلاق نار كامل في غزة، تظل تلك الوثيقة حبراً على ورق. إن بيان كبيرة المنسقين اليوم يؤكد ذلك بشكل عام، وإن كنا نفهم أن السيدة كاغ كانت حذرة للغاية في اختيار كلماتها، لأن ما يحدث اليوم هو أن مسؤولي الأمم المتحدة إذا ما قدموا تقييماً صريحاً لأفعال إسرائيل، يتم فوراً وضعهم على قائمة المنع الإسرائيلية ويمنعون من دخول قطاع غزة، وتتعرض جهودهم للعرقلة.

غير أن مجلس الأمن يعمل وفق نموذج مختلف: فهو ببساطة ملزم بتسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية. إن الحالة الإنسانية في القطاع الفلسطيني مزرية، وذلك بسبب العملية العسكرية الإسرائيلية المستمرة التي تقوم بها إسرائيل من دون أي اعتبار للقانون الدولي الإنساني أو لقرارات المجلس. وتنبع هذه الثقة بالنفس من أن كل أفعال إسرائيل تحظى بدعم غير مشروط من جانب الولايات المتحدة، التي ما فتئت تعرقل منذ عام تقريباً أي قرار ذي مغزى بأي درجة تذكر في المجلس.

وفي الوقت نفسه، تجاوز عدد القتلى من المدنيين الفلسطينيين جراء القصف الإسرائيلي والتوغلات المسلحة والعمليات البرية 000 42، مع ما يقرب من 000 100 من الجرحى وعشرات الآلاف من المفقودين. وخلال الأسبوع الماضي وحده، أودى قصف قامت به القوات المسلحة الإسرائيلية بحياة حوالي 100 مدني. لا يوجد أي مبرر لذلك، ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر. كما أنه لا يوجد أي مبرر للهجوم الذي وقع في 11 أيلول/سبتمبر واستهدف مدرسة تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في مخيم النصيرات للاجئين الفلسطينيين، مما أسفر عن مقتل 18 شخصاً، من بينهم نساء وأطفال. وكان من بين القتلى ستة من موظفي الأونروا. وقد وقع اليوم هجوم آخر على المخيم والمدرسة، مما أدى إلى مقتل أكثر من 10 أشخاص.

وبخلاف الخطر المباشر للأعمال العدائية، يتعرض موظفو الأمم المتحدة لضغوطات متكررة من قبل سلطات القدس الغربية تتخذ أشكالاً مختلفة – عمليات احتجاز متكررة، واستجوابات وقيود على التنقل، وبشكل عام يجري شن حملة إعلامية ضد موظفي الأمم المتحدة. كل ذلك لا يعرض حياتهم للخطر فحسب، بل ويعرض حياة الأشخاص الذين يساعدونهم للخطر أيضاً. يتعرض العاملون في المجال الإنساني للعنف الإسرائيلي بشكل متزايد. ففي الشهر الماضي، قصف الجنود

الإسرائيليون مركبة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي كانت تحمل علامة واضحة تفيد بأنها تابعة للبرنامج. واضطر برنامج الأغذية العالمي إلى تعليق عملياته في القطاع لعدة أيام. وفي مطلع شهر أيلول/سبتمبر، وقع حادث آخر صدمت فيه معدات ثقيلة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي قافلة أغذية تابعة للأمم المتحدة. وهدد الجنود موظفي الأمم المتحدة بالأسلحة واقتادوهم للاستجواب. وقد وقع الحادث على الرغم من التنسيق المسبق مع إسرائيل للبعثات الإنسانية، مما يبين مرة أخرى عدم فعالية نظام تفادي التضارب أو نظام الإخطار الشهير.

ونجد أن من المؤسف أن الزملاء أعضاء المجلس يعجزون عن استجماع الشجاعة للحديث عن ذلك، مع استثناءات نادرة. ونلاحظ هنا بشكل خاص مدى نفاق البلدان الغربية. فعندما يتعلق الأمر بتقديم تقييم صادق لما يواجهه الفلسطينيون، فإنهم يكتفون بالتزام الصمت. وفي نهاية المطاف، لو كان الأمر يتعلق بأي دولة أخرى لأدانت هذه الدول تلك التصرفات بشدة. الآن، ومع اقتراب ذكرى مرور سنة على 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وبدلاً من مناقشة الحالة في القطاع خلال الأسبوع الرفيع المستوى، ينشغل زملاؤنا الغربيون بحملة علاقات عامة للرئيس الأوكراني الذي انقضى زمانه. وآمل أن يدرك أعضاء المجلس مدى النفاق الذي يبدو عليه كلامهم اليوم في ظل هذه الظروف.

وفي سياق العمليات العسكرية النشطة والضغط المستمر من القدس الغربية، من الصعب للغاية على العاملين في المجال الإنساني إيصال المساعدات. وبالمناسبة، لا يزال إيصال المساعدات الإنسانية يمثل مشكلة أخرى. تشير جميع البيانات الواردة من المنظمات الإنسانية إلى عدم إحراز أي تقدم ملموس في هذا الصدد. إن أهم شريان لإيصال الإمدادات، وهو معبر رفح البري، مغلق. وقد فشل إنشاء ممر بحري من قبرص والرصيف العائم فشلاً ذريعاً.

ولا يعرب العاملون في المجال الإنساني بشكل متزايد عن قلقهم بشأن ضآلة ما يتم إيصاله من الإمدادات الغذائية والوقود والإمدادات الطبية فحسب، بل وأيضًا بشأن العقبات التي تضعها إسرائيل ورفضها المتكرر للسماح بتنفيذ عمليات إنسانية. فعلى سبيل المثال، في شهر آب/أغسطس، وفقًا للأمم المتحدة، تضاعف عدد حالات الرفض مقارنة بشهر تموز/يوليه. ومن الواضح أن الطرق المفتوحة حالياً من الأردن ومصر وإسرائيل لا تسمح بإيصال الكميات اللازمة من المساعدات الإنسانية. في الواقع، يبلغ متوسط القدرة الاستيعابية اليومية الآن 70 شاحنة فقط، في حين أن 500 شاحنة كانت تدخل غزة يوميًا قبل الأزمة. والأرقام غنية عن البيان.

وإذا استمرت الأمور على هذا النحو، فقد تضطر الأمم المتحدة إلى وقف عملياتها في قطاع غزة. وإذا حدث كذلك، فإن أكثر من مليوني فلسطيني سيواجهون الموت وحدهم. هذا ليس كلامًا مجازياً، بل هو احتمال حقيقي. ولا يسعنا السماح بحدوث ذلك. ويجب على أعضاء المجلس بذل قصارى جهدهم للحيلولة دون حدوث هذا السيناريو – وهو سيناريو لا تخفي بعض عناصر المؤسسة الإسرائيلية اهتمامها به. مجلس الأمن لديه جميع الأدوات اللازمة، ولكن ما ينقصه هو الإرادة السياسية من جانب الولايات المتحدة وأتباعها.

وفي الأساس، فإن الشيء الوحيد الذي ينسب الفضل فيه إلى الأمم المتحدة في هذه المرحلة هو الحملة الجارية لتطعيم الأطفال ضد شلل الأطفال. ونأمل أن تكون الهدنات الإنسانية لغرض التطعيم فعالة. لكن لا جدوى من التأكيد على تلك الجهود اليوم، حيث أن الحالة المتعلقة بشلل الأطفال ليست سوى واحدة من المشاكل العديدة التي تواجه سكان القطاع. ومع التدمير الكامل لنظام الصرف الصحي والرعاية الصحية في القطاع، يمكن أن تتفشى أمراض معدية أخرى في أي لحظة. ففي غزة، تكاد تنفد مخزونات اللقاحات الروتينية لمرض السل أو للتحصين ضد الدفتيريا والتيتانوس والسعال الديكي. ويعاني المصابون بأمراض مزمنة خطيرة من نقص في أدوية مثل الأنسولين. هؤلاء المرضى محكوم عليهم بالهلاك. إن إمداد غزة بالأدوية الأساسية مشكلة يجب معالجتها على وجه السرعة. وإسرائيل، كما نرى، عصية على الاستجابة لهذه الطلبات.

دعونا لا نضلل أحداً. مع استمرار العملية العسكرية الإسرائيلية منذ أكثر من 11 شهراً الآن، برعاية وإشراف السلطات الأمريكية،

فإن تقديم المساعدة الكافية لسكان القطاع أمر مستحيل بكل بساطة. العاملون في المجال الإنساني لا حول لهم ولا قوة، فلا شوكة لهم في مواجهة الضربات الإسرائيلية. إنه ببساطة أمر غير إنساني أن يُطلب منهم الموت في تلك الضربات، في حين يدور أعضاء المجلس في حلقة مفرغة منذ عام تقريباً ولم يتمكنوا من إجبار السلطات الإسرائيلية على وقف آلتها الحربية العقابية. دعونا نتذكر أنه إذا لم يتم تنفيذ قرار مجلس الأمن بشأن وقف إطلاق النار الذي اتخذناه بالفعل رسمياً، فيمكن لأعضاء المجلس النظر في اتخاذ تدابير لضمان تنفيذه. يتمتع مجلس الأمن بالخبرة ذات الصلة وجميع النفوذ والوسائل اللازمة، بما في ذلك في سياق وجوده لحفظ السلام في الشرق الأوسط.

إننا ندرك جميعاً إدراكاً تاماً حقيقة أنه طالما أن القتال العنيف مستمر، فمن غير الواقعي التعويل على أي تقدم ملموس في استقرار الوضع الإنساني على الأرض أو زيادة المساعدات الإنسانية لسكان غزة. ويجب أن ندرك حقيقة بسيطة، وهي أن المشكلة لا تكمن في وجود أو عدم وجود أي آلية لإيصال المساعدات الإنسانية، بل في غياب الظروف الملائمة لذلك بسبب استمرار الأعمال العدائية التي لا يستثني فيها الإسرائيليون المدارس والمستشفيات وقوافل الأمم المتحدة الإنسانية.

لذلك، وبغض النظر عما قيل في هذه القاعة اليوم حول العمليات الإنسانية، فإن الأولوية تبقى كما هي – يجب أن نضمن وقفاً فورياً وشاملاً لإطلاق النار في غزة. ولكن هذه المرة يجب ألا تكون هناك كلمات جوفاء مثل تلك التي وردت في القرار 2735 (2024) الذي لم يكن قابلاً للتطبيق حتى عندما تم اتخاذه – وقد تحدثنا عن ذلك في مناسبات عديدة – بل يجب التركيز على مطلب حقيقي وصريح من المجلس. عندئذ سيكون من الممكن الدخول في مناقشات هادفة لمعالجة التحديات المتعلقة بتقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين.

أما بالنسبة للدعوات التي سمعناها للتركيز على إعادة إعمار قطاع غزة، فهذا بالطبع أمر في غاية الأهمية. ومع ذلك، هذا هدف في الأجل الطويل. فقبل أن نتحدث عن يوم بعد غد، يجب علينا على الأقل أن نفهم كيف سيبدو الغد، وهذا يعني تقييم ما يحدث اليوم، بدلاً من أن نواري عن الأنظار على نحو مخزٍ الحقائق التي بين أيدينا. ماذا سيتبقى من غزة إذا استمرت العملية العسكرية الإسرائيلية بالوتيرة الحالية؟ وماذا سيحدث للرهائن الإسرائيليين الناجين؟ ألا يهم مصيرهم السلطات الإسرائيلية؟ وهل اتخذت بالفعل قرار التضحية بمعظمهم؟ هذا هو، للأسف، ما تتجه إليه الأمور. ونأمل أن يكون لدى جميع أعضاء مجلس الأمن في نهاية المطاف إحساس بالمسؤولية الجماعية تجاه ما يحدث في قطاع غزة، وأن يتمكنوا من العمل معاً لوضع تدابير التهدئة اللازمة على وجه السرعة وضمان تنفيذها. وللأسف، لم نر ذلك يحدث حتى الآن. وما زلنا نسمع دعوات فارغة ومنافقة في هذه القاعة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة سيغريد كاغ على إحاطتها ولا سيما على التزامها الدؤوب في الميدان. وتؤيد فرنسا ولايتها وتدعو إلى التنفيذ الكامل والفوري للقرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024).

وأود أن أؤكد على نقطتين.

أولاً، يجب احترام القانون الدولي الإنساني من قبل جميع الأطراف. ويجب ضمان حماية العاملين في المجال الإنساني في جميع الظروف. إن انتشار الحوادث التي تستهدفهم أمر لا يُطاق. يجب تنفيذ آليات تفادي التعارض. تُظهر العملية السلسة لحملة التطعيم ضد شلل الأطفال أن ذلك ممكن. ومن الضروري إزالة العقبات التي تحول دون تقديم المساعدة. يجب أن يكون من الممكن استخدام جميع نقاط الوصول، حيث أن المدنيين في غزة في حالة طوارئ مطلقة، وقد طالبت محكمة العدل الدولية بذلك. يجب أن تتوافق البضائع التي تدخل غزة مع واقع الاحتياجات الإنسانية وأن تصل إلى المستفيدين المستهدفين. ولا تزال هناك قيود أكثر مما ينبغي مفروضة على البضائع والسلع التي يمكن أن تدخل غزة، ولا سيما المتعلقة بالبنية التحتية الصحية، ولكن أيضاً بالمياه والصرف الصحي ومعالجة النفايات. يجب أن تحصل الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على المعدات

اللازمة للقيام بعملها في الميدان. أخيراً، تدعو فرنسا إلى إطلاق سراح جميع الرهائن.

ثانياً، يجب أن نستعيد أفقاً ما لشعب غزة. ومن الضروري التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار. ولكن يجب علينا أيضاً العمل فوراً مع دول المنطقة لتهيئة الظروف الملائمة لإعادة البناء من خلال مشاريع التعافي المبكر لاستعادة الخدمات الأساسية. وتدعم فرنسا عمل كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة لتحقيق هذه الغاية. ومما لا شك فيه أنه سيكون من الضروري مراجعة شروط ولايتها. فحياة مليوني شخص على المحك.

وهناك حاجة ماسة إلى تسوية سياسية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ولن يضمن الأمن في الشرق الأوسط سوى إقامة دولة فلسطينية موحدة ومستقلة وقابلة للحياة ومتصلة جغرافياً، تعيش في سلام وأمن إلى جانب إسرائيل. لن تكفي الاستجابة الإنسانية الحصرية ولن تكفي الاستجابة الأمنية البحتة. وإلا فإن الأزمة الحالية سوف تنفجر مراراً وتكراراً.

وستظل فرنسا ملتزمة بإنهاء الأزمة على أساس حل الدولتين. ونحتاج في الوقت نفسه إلى ضمانات أمنية للإسرائيليين الذين تجدد فرنسا تضامنها معهم في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتضطلع السلطة الفلسطينية بدور مركزي في هذه العملية، سواء في الضفة الغربية أو في غزة اللتين ستكونان جزءاً من الدولة الفلسطينية.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، السيدة سيغريد كاغ، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، السيد خورخي موريرا دا سيلفا، على إحاطتيهما الهامتين.

بينما كنا نستمع في هذه القاعة كل أسبوع تقريباً إلى تقارير حول الوضع الإنساني والأمني في قطاع غزة، لا يمكن للمرء أن يتخيل كيف هو الحال بالنسبة للرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون واقعاً مروعاً وكابوسياً من الموت والتعذيب والتهجير والجوع والمرض كل يوم.

وقد اعتُبر اتخاذ القرار 2720 (2023) وجميع قرارات المجلس الأخرى بشأن النزاع في قطاع غزة بمثابة بارقة أمل، لا سيما في التشديد على "أهمية آليات التنسيق والإخطار الإنساني وتفادي التصادم" في الفقرة 5 من القرار 2712 (2023) والحاجة إلى تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين في قطاع غزة وتنسيقها ورصدها والتحقق منها على وجه السرعة، مع تعيين كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار. ومن المؤسف أنه بعد مرور عام تقريباً على المرحلة الحالية من تصعيد النزاع وبعد مرور أشهر على اتخاذ القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024)، لا يزال التطبيق الكامل لهذه القرارات منتقصاً على نحو مثير للقلق. يستمر العنف والعرقلة المتعمدة في تقويض الجهود الإنسانية. ويتعين على عمال الإغاثة التعامل مع العديد من الإجراءات البيروقراطية التي تهدف إلى منعهم من الوصول إلى السكان المنكوبين في قطاع غزة، أو يتم منعهم من الوصول بشكل صريح عند نقاط التفتيش أثناء العمليات الرئيسية لإيصال المساعدات الإنسانية.

ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد تضاعفت وتيرة منع السلطات الإسرائيلية إمكانية الوصول إلى غزة في شهر آب/أغسطس تقريباً مقارنة بشهر تموز/يوليه. وتفيد التقارير أيضاً أن العوائق المستمرة التي تحول دون دخول سيارات المساعدات عبر معبر كرم أبو سالم تتسبب في نقص الإمدادات الطبية في جميع أنحاء قطاع غزة. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن يتعرض العاملون في المجال الإنساني أنفسهم لهجمات عنيفة، بما يتعارض مع القانون الدولي الإنساني.

وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على إدانة الأمين العام الشديدة للهجوم على مدرسة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تعمل كمأوى في النصيرات وسط قطاع غزة، والذي أسفر عن مقتل ستة من موظفي الأونروا بالإضافة إلى نساء وأطفال. إن تلك الأعمال التي تنتهك القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، لا يمكن تبريرها تحت أي ظرف من الظروف.

فأوامر الإجلاء المتكررة تقلص ما يسمى بالمناطق الآمنة في قطاع غزة وتزيد من الخطر على العديد من الفلسطينيين المشردين الذين يأوون إلى مواقع مؤقتة. ويؤكد التقرير الوارد عن الغارة الجوية الإسرائيلية في 10 أيلول/سبتمبر على المواصي، وهي جزء من خان يونس، تلك الرواية غير المقبولة.

إن القصف المستمر وتبادل الصواريخ بين جيش الدفاع الإسرائيلي وحماس والجماعات المسلحة الأخرى في قطاع غزة على مدى الأشهر الـ 11 الماضية قد أثر بشكل كبير على البنية التحتية الحيوية والأراضي الزراعية. وكشف تقييم أجراه مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية أن 68 في المائة من الطرقات والأراضي الزراعية في جميع أنحاء قطاع غزة قد دمر. وتُشير التقديرات إلى أن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في المنطقة تجاوزت 18.5 بليون دولار.

وسيتطلب التفعيل الكامل للقرار 2720 (2023) تحقيق وقف فوري ودائم لإطلاق النار واستعادة القانون والنظام في مجتمع يتسم الآن، على أقل تقدير، بأنه مسرح لجرائم الحرب، مع انعدام القانون والنهب والفوضى الاجتماعية. وقد أدى غياب الهياكل الأمنية الداخلية إلى زيادة مخاطر الهجمات على قوافل المساعدات والعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية.

وإذ نسعى بشكل جماعي إلى تحقيق هدفنا المتمثل في جعل عمليات إيصال المساعدات الإنسانية أسرع وأكثر كفاءة ومفيدة بشكل مباشر للمدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإذ نقيّم توقعات إعادة الإعمار، تود سيراليون أن تثير عدة نقاط.

أولاً، إننا نسلم بأهمية تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة وتنسيقها ومراقبتها والتحقق منها من دون عوائق وبأهمية إعادة إعمار قطاع غزة وعمل مكتب كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار، بما في ذلك من خلال الانخراط الهادف على جميع المستويات مع أصحاب المصلحة المعنيين. وتظل سيراليون داعمة لذلك العمل واستمراره، ونشدد على أن توفير المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية والوصول إليها، التي تشكو ندرة في قطاع غزة والضفة الغربية، يجب أن تبقى أولوية أثناء تخصيص شحنة الإغاثة.

ثانياً، نكرر دعوتنا لجميع الأطراف المتنازعة إلى التقيد الصارم بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني وجميع قرارات المجلس ذات الصلة التي تهدف إلى حماية المدنيين، بما في ذلك العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية والبنية التحتية المدنية. ومن الضروري أيضًا وجود آلية فعالة لتجنب النزاع من أجل ضمان سلامة وأمن جميع العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية والسماح بتيسير الإغاثة الإنسانية بسرعة.

ونرحب بتفعيل آلية الأمم المتحدة التي دعمت إيصال 1,6 مليون جرعة من لقاح شلل الأطفال من النوع الثاني إلى قطاع غزة في الوقت المناسب، التي تقدم حالياً للأطفال المعرضين للخطر. وإذ تنتهي الجولة الأولى من حملة التطعيم ضد شلل الأطفال، من المهم للغاية أن يتمكن العاملون في المجال الطبي والإغاثة من مواصلة الجولة التالية في جميع أنحاء غزة.

إننا نتمسك برأينا بأن وقف إطلاق النار الفوري والدائم سيحسن الحالة الإنسانية على الأرض بشكل كبير. لذلك ندعو أطراف النزاع إلى إعادة الالتزام بالجهود الدبلوماسية الجارية واستكشاف الخيارات المتاحة لحل المسائل العالقة واختتام المفاوضات.

وسيمكن إنهاء النزاع الحالي من بدء مهمة إعادة إعمار غزة الشاقة والحيوية في الوقت نفسه لجعلها صالحة للسكن كموطن لأهلها. إن إنشاء وظائف الدولة للحكم والأمن والقانون والإدارة العامة؛ وإعادة بناء الخدمات الأساسية للمياه والصرف الصحي والنقل والإسكان؛ وإنشاء هياكل وأنظمة وعمليات لتنشيط القطاع الخاص، لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال وقف الأعمال العدائية.

وقد أشرنا، في بياننا الأول بشأن الشرق الأوسط/قضية فلسطين هذا العام (انظر S/PV.9531)، إلى أهمية السياق السائد، أي استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والتصعيد الذي أعقب 7 تشرين الأول/أكتوبر. وبناءً على ذلك، يجب الآن النظر إلى مسألة تنسيق المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار من منظور فتوى محكمة العدل الدولية.

وفيما يتعلق بالمسألة الجوهرية المتعلقة بالحق في تقرير المصير، رأت المحكمة أنه في حين أن الأمر متروك للجمعية العامة ومجلس الأمن لتحديد الطرائق المطلوبة لضمان إنهاء الوجود الإسرائيلي غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة والإعمال الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فإنه يجب على جميع الدول التعاون مع الأمم المتحدة من أجل وضع تلك الطرائق موضع التنفيذ.

بالإضافة إلى ذلك، فإن جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة ملزمة – مع احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي – بضمان امتثال إسرائيل للقانون الدولي الإنساني، كما هو مجسد في تلك الاتفاقية.

وفي حقيقة الأمر إن الاستجابة اللازمة لتحقيق إعادة إعمار دائم ومستدام لغزة وأجزاء أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة هي وضع حد للاحتلال غير القانوني وضمان وضع الطرائق اللازمة من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن، بما في ذلك إعلان وقف إطلاق النار في قطاع غزة، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. وقد وضح جليا أن هذا التزام قانوني يتطلب تعاون جميع الدول الأعضاء.

وأود أن أختتم كلمتي بالاستمرار في النظر إلى المستقبل من منظور الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب. وتتذكر سيراليون، وهي مناصرة قوية للتعليم، الأطفال في قطاع غزة وأجزاء أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين حرموا من التعليم بسبب الأعمال العدائية المستمرة والتشريد. إننا نتضامن مع تلك لعقول الفتية ونقر بالأثر المدمر لهذا الصراع الطويل على تعليمهم. وسنواصل العمل، واضعين هذا الجيل المستقبلي في الاعتبار، من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع. ولا شك أنه من أجل إعادة بناء العقل أو إعماله، ناهيك عن الأرض، يجب تحقيق وقف لإطلاق النار.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر كبيرة المنسقين كاغ والسيد موريرا دا سيلفا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على إحاطتيهما المفيدتين والواقعيتين.

لا تزال معاناة غزة مستمرة. وتشعر اليابان بالجزع إزاء التزايد المستمر في عدد القتلى، والذي تجاوز الآن 000 41، بما في ذلك العديد من المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال. وما زال يساورنا القلق من أن أوامر الإخلاء المتكررة التي أصدرتها إسرائيل قد تركت جميع سكان قطاع غزة تقريباً محشورين في 10 في المائة فقط من الأرض. ومعظمها غير صالح للسكن البشري، ويصعب الحصول على الضروريات الأساسية مثل الغذاء والمياه النظيفة والصرف الصحي.

إن إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وفعالية ومن دون عوائق أمر بالغ الأهمية إذا أردنا التخفيف من معاناة الفلسطينيين. لكن ذلك يتطلب بيئة عمليات آمنة، وهو ما لا يتوفر في غزة للأسف. ولئن كانت اليابان ترحب بالهدن الإنسانية التي أدت إلى جولة ناجحة من حملة التطعيم الطارئة ضد شلل الأطفال، فقد بات من المقلق للغاية أن وصول المساعدات الإنسانية لا يزال مقيداً بشدة بسبب انعدام الأمن والتأخيرات الطويلة.

وتستمر الهجمات الإسرائيلية في المناطق المكتظة بالسكان من دون هوادة. وقد أدت الغارة الجوية الأخيرة على مدرسة في النصيرات إلى مقتل ستة من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وتأسف اليابان لسقوط ضحايا في صفوف عمال الإغاثة الذين يعملون بلا كلل لإيصال إمدادات الإغاثة اللازمة لسكان غزة. إننا محبطون ونشعر بخيبة أمل بالغة لأن مناشدتنا لحماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة لم تلق آذاناً صاغية ولأن أرواحهم لا تزال تُزهق. وذلك أمر غير مقبول على الإطلاق، ويجب اتخاذ إجراءات من أجل إحداث تغييرات حقيقية على الأرض. ويجب أن يكون موظفو الأمم المتحدة وشركاؤها قادرين على القيام بواجباتهم بأمان. ولنكن واضحين – إن الامتثال للقانون الدولي الإنساني ليس مسألة تقديرية، بل التزاماً يقع على عاتق جميع الدول الأعضاء، بما فيها إسرائيل.

وتشيد اليابان بالجهود التي تقودها السيدة كاغ وفريقها لزيادة تدفق المساعدات عبر ممرات متعددة وتحسين التنسيق وإمكانية الوصول. ونشير أيضًا إلى أن الآلية المنشأة بموجب القرار 2720 (2023)

هي التشاور مع الأطراف الرئيسية وفي إطار الأمم المتحدة لكفالة الاستعداد لوقف إطلاق النار من خلال التخزين المسبق للإمدادات واستخدام جميع طرق إيصال المساعدات إلى غزة. وتُظهر هذه الحقائق أن ولاية السيدة كاغ وتقاريرها المقدمة إلى المجلس بموجب القرار 2720 (2023) لا تزال حاسمة الأهمية. وتعرب اليابان عن تأييدها القوي لتجديد ولايتها المتعلقة بتقديم التقارير وستشارك بنشاط في مناقشات المجلس لهذا الغرض.

وكما ذكر العديد من زملائنا حول هذه الطاولة، وكررته أصوات في جميع أنحاء العالم، فإن وقف إطلاق النار في غزة هو الطريق الوحيد نحو السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وتواصل اليابان تقديم الدعم القوي للجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة وقطر ومصر من أجل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن المتبقين وإيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع في غزة. وفي الوقت نفسه، لن يكون وقف إطلاق النار سوى الخطوة الأولى نحو تحقيق سلام مستدام في إسرائيل وفلسطين. ففي نهاية المطاف، لا يمكن حل هذا الصراع المأساوي أخيراً إلا بحل الدولتين.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة كاغ والسيد موريرا دا سيلفا على إحاطتيهما.

لقد مثّل اتخاذ القرار 2720 (2023) بارقة أمل لأهل غزة في كانون الأول/ديسمبر الماضي، ونحن نقدر حقًا الجهود الدؤوبة التي بذلتها السيدة كاغ على مدار الأشهر الثمانية الماضية. وللأسف، لا تزال الحالة في الميدان تتعدى حالة اليأس. وعلى الرغم من نداءات المجتمع الدولي التي لا تنتهي، لا تزال الأساليب العسكرية تُستخدم لحرمان سكان غزة من الخدمات الأساسية. ومن المفجع أن نرى سكان غزة يعانون من الجوع الحاد، حيث يعاني أكثر من مليون شخص من ظروف المجاعة.

وقد واجه 80 في المائة من السكان أوامر إجلاء متكررة مما أدى إلى تعقيد عمليات إيصال المساعدات غير الكافية على الإطلاق. وقد تم تكديس مجتمعات بأكملها في ما يسمى بالمناطق الإنسانية، والتي يستهدفها الجيش الإسرائيلي بانتظام. وقد دُمرت الأسواق والمدارس والمساجد والكنائس والمستشفيات والعيادات الصحية والطرق وخطوط إمداد المياه وخطوط الكهرباء. وتم إلقاء أكثر من 000 70 طن من المتفجرات على القطاع خلال الأشهر الـ 11 الماضية. وبلغت الحصيلة الرسمية 000 41 قتيل و 000 95 جريح.

ومما يثير بالغ القلق أن أولئك الذين يكرسون أنفسهم لمساعدة الفئات الأضعف معرضون لخطر أن يصبحوا هم أنفسهم مستهدفين في غزة والضفة الغربية. قبل أقل من أسبوعين، تعرضت قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي في غزة لإطلاق النار من القوات الإسرائيلية. وفي 9 أيلول/سبتمبر، صدمت دبابات وجرافات قافلة تابعة للأمم المتحدة تقل 12 موظفاً لحملة تطعيم ضد شلل الأطفال جرى الإخطار بها وبإحداثيات منطقة مرورها على نحو كامل وجرى إطلاق عيارات نارية. وفي 11 أيلول/سبتمبر، تعرضت مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في النصيرات كانت تؤوي 000 12 شخص لقصف صاروخي. وفقد 34 شخصًا حياتهم، من بينهم ستة من العاملين في الأونروا. وهذا الحادث هو الأحدث في سلسلة طويلة من الهجمات التي أسفرت، هذا العام وحده، عن مقتل حوالي 200 من موظفي الأمم المتحدة وموظفي الإغاثة الإنسانية في غزة. إن الاستهداف والترهيب المتكرر للأمم المتحدة في غزة يثير بالغ القلق.

وإذا ما أردنا أن يكون هناك أي وقف للتدمير والعنف المتواصل في غزة فيجب علينا، نحن أعضاء المجلس، أن نطالب ونضمن التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن والالتزام بالقانون الدولي والمساءلة. كما يجب على الدول التي لها تأثير على الأطراف أن تواصل جاهدة السعي لإنهاء إراقة الدماء.

ويشكل التنفيذ الكامل والفوري للتدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية خطوة أولى أساسية، لا سيما وأنها تتعلق بتيسير وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق ووقف الهجمات على السكان المدنيين.

ونشدد على أن المساعدات الإنسانية يجب ألا تكون أبدًا مسألة مطروحة للتفاوض. إنها التزام قانوني منصوص عليه في اتفاقيات جنيف

وبروتوكولاتها الإضافية. كما يجب على الدول التي تقدم الدعم العسكري أن تضمن استخدام أسلحتها بطريقة تتفق مع القانون الدولي الإنساني.

وإذ نقترب من مرور عام على هذا الصراع المروع، يجب على المجلس ألا يختزل دوره إلى مجرد التعليق بلا حول ولا قوة على الكارثة. أكرر – ثمة حاجة إلى وقف دائم لإطلاق النار بدون مزيد من التأخير. غير أن ذلك سيكون مجرد خطوة أولى لكشف الغمة. سيكون الطريق بعد ذلك أصعب. لكن وعلى الرغم من أننا ما زلنا لا نستطيع أن نرى بصيص نور في نهاية هذا النفق الحالك الظلام، إلا أنه يجب ألا يُنظر إلى السلام على أنه هدف بعيد المنال. على العكس، يجب ألا نيأس أبدًا. علينا مضاعفة جهودنا للتأكد من أننا، بمجرد انتهاء الصراع، سنضع الأسس اللازمة لتأمين سلام عادل ودائم، سلام قائم على حل الدولتين على طول حدود ما قبل عام 1967، بما يلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، والقدس عاصمة مستقبلية لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، بما يتماشى مع جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يجب أن أبدأ بتناول مسألة تثير قلقاً بالغاً. إن الخسارة الأخيرة لستة من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غارات جوية إسرائيلية لا تستحق الإدانة فحسب – بل إنها تذكير صارخ بالتآكل الخطير للمعايير الدولية التي عملنا طويلاً بجد على ترسيخها. إن هذه الحوادث، إلى جانب الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك قافلة برنامج الأغذية العالمي، تضرب صميم المبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني. إننا نقف عند منعطف حاسم. وكما أشار السيد لازاريني، المفوض العام للأونروا، بحكمة: كلما طال أمد الإفلات من العقاب، زاد انعدام أهمية القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف. هذا طريق لا يسعنا السير فيه.

أشكر السيدة سيغريد كاغ ووكيل الأمين العام موريرا دا سيلفا على إحاطتيهما. وأثني على السيدة كاغ لما بذلت من جهود في تنفيذ القرار 2720 (2023). لقد سعى هذا القرار النابع من نوايا نبيلة، إلى ضمان تدفق المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى سكان غزة الذين يتضورون جوعاً. لكن، وبعد مرور تسعة أشهر، علينا أن نواجه حقيقة مزعجة، وهي أن الآلية التي أنشأناها، رغم أنها سليمة من الناحية التشغيلية، لم تحقق الأثر المرجو منها.

الأرقام أمامنا للتذكير. الحقيقة الصارخة هي أن عمليات تسليم المساعدات اليومية قد انخفضت بشكل كبير منذ اتخاذ القرار 2720 (2023)، في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ووفقًا لبيانات الأمم المتحدة، دخلت 62 شاحنة فقط إلى غزة يوميًا خلال الأيام العشرة الأولى من هذا الشهر، مقارنةً بـ 97 شاحنة في كانون الأول/ديسمبر 2023، قبل اتخاذ القرار. وكان العدد أكثر من 500 شاحنة العام الماضي. وهذا ليس قصوراً لوجستياً. إنه مظهر من مظاهر مأزق سياسي أعمق وأكثر استعصاء على الحل تسببت فيه السلطات الإسرائيلية عن عمد. ويجب أن ندرك أنه قد ثبت عدم كفاية الجهود التي نبذلها بحسن نية لمعالجة أزمة سياسية من خلال وسائل لوجستية أو إنسانية بحتة. وفي هذا السياق، يجب أن أؤكد مراراً وتكراراً على أن وقف إطلاق النار في غزة، دون شروط، ليس مجرد أمر مرغوب فيه؛ إنه ضروري.

وحتى في هذه الأوقات الحالكة، هناك بصيص من الأمل. وحملة التطعيم الأخيرة ضد شلل الأطفال، والتي شملت بحلول 13 أيلول/سبتمبر أكثر من 000 560 من إجمالي 000 625 طفل في غزة، شهادة على ما يمكن تحقيقه إذا توافرت الإرادة السياسية. ونثني على عمل منظمة الصحة العالمية واليونيسف، وخاصة الأونروا، من أجل تحقيق هذا الإنجاز. كما نثني على عمل السيدة كاغ وفريقها. يوضح هذا الإنجاز ما يمكن تحقيقه عندما تتوافر الإرادة السياسية وعندما يكون هناك تنسيق فعال بين وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية. ويؤكد عدة نقاط مهمة.

أولاً، إن تدهور القانون والنظام في غزة لا يمكن أن يبرر انخفاض مستوى المساعدات الإنسانية. والحالة الراهنة هي نتيجة

سياسة السلطة القائمة بالاحتلال. وتعاونها محوري في تيسير الجهود الإنسانية، لا معارضتها بالوسائل الإدارية. وعلى سبيل المثال، لماذا لم يتمكن موظفو مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع البالغ عددهم 11 موظفاً من الوصول إلى غزة منذ شهور؟

ثانياً، إن التنسيق بين الوكالات ضروري للعمل الفعال في غزة.

ثالثاً، لا غنى عن دور الأونروا، حيث أن موظفيها في طليعة المبادرات الحاسمة. وقد سُلط الضوء على ذلك مرة أخرى خلال حملة التطعيم ضد شلل الأطفال.

رابعاً، يجب إعطاء الأولوية لمشاريع التعافي المبكر لمنع المزيد من التدهور في الظروف المعيشية لسكان غزة. ولئن كان شلل الأطفال مرضاً يمكن الوقاية منه من خلال التطعيم، قد لا يمكن الوقاية من أمراض أخرى. ويجب أن نتحرك قبل فوات الأوان.

إن الطريق إلى الأمام واضح على الرغم من صعوبته. ولا يتطلب الوفاء بولاية القرار 2720 (2023) وقف إطلاق النار فحسب، ولكن يقتضي أيضاً استعادة الاستقرار في غزة وتنفيذ خطة شاملة ومنسقة جيداً لإعادة الإعمار. ويجب أن يكون محور هذا الجهد تمكين السلطة الفلسطينية من حكم غزة بفعالية. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية ثقيلة. ويتوجب علينا أن نعمل بلا كلل لإقرار وقف لإطلاق النار وإرساء أسس مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً للمنطقة.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر موزامبيق الرئاسة السلوفينية على عقد جلسة الإحاطة المهمة هذه.

إننا نثمن عالياً المعلومات المحدثة التي قدمتها السيدة سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة. وتقدم لنا إحاطتها اليوم صورة للحالة الإنسانية القاتمة في غزة في ضوء القرار 2720 (2023) المتخذ في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023. ونود أن نؤكد مجدداً دعمنا القوي للسيدة كاغ وفريقها. ونثني على عملهم المتفاني من أجل الشعب الفلسطيني، أي من أجل إنسانيتنا المشتركة. ونشكر السيد موريرا دا سيلفا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على إحاطته وعلى العمل الذي قام به هو وفريقه في غزة وفلسطين.

إن اتخاذ مجلس الأمن للقرار 2720 (2023) شهادة على اعترافنا الجماعي بالمعاناة الشديدة التي يواجهها السكان المدنيون في غزة والحاجة الملحة لبذل جهود منسقة لتقديم الإغاثة والدعم. وللأسف، لم تقترن جهود المجلس تلك بإجراءات من قبل الأطراف المتنازعة. فبعد مرور تسعة أشهر على اتخاذ القرار 2720 (2023)، ازدادت الحالة في غزة سوءاً. وتفاقمت الأزمة الإنسانية. ولا يزال تحقيق النتائج المبتغاة من القرار الذي اتخذناه في كانون الأول/ديسمبر أمراً بعيد المنال.

في هذا الصدد، لا تزال الحالة السائدة تشكل مصدر قلق كبير. ولا يزال الأمر يتطلب منا التفكير المتعمق والعمل، فهذه واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية ويشكل عجزنا عن معالجة هذه الأزمة بشكل كافٍ وصمة في ضمائرنا. فمن تصعيد إلى تصعيد، يحصد النزاع المزيد من الأرواح ويتسبب في المزيد من حالات النزوح ويؤدي إلى تدمير عشوائي وواسع النطاق للبنية التحتية المدنية. باختصار، لقد حلت مأساة هائلة ومروعة بأهل غزة، ولا تلوح في الأفق نهاية لها.

ونشير في هذا الصدد إلى أن هذا المستوى من انعدام الأمن له تأثير مباشر وسلبي على تقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين، حيث يعيق التنقل الآمن للعاملين في المجال الإنساني في الميدان.

إن إعادة إعمار غزة مهمة حرجة وعاجلة، خاصة بعد 11 شهراً من احتدام النزاع والدمار الشديد. بيد أننا ندرك أنه نظراً لحالة النزاع القائمة، فإن جهود إعادة إعمار غزة مهمة أقل ما يقال عنها أنها شاقة ومضنية. إن النزاع يشكل خطراً دائمًا على أي جهود لإعادة الإعمار. إذ تتحول المساكن والمدارس والمستشفيات والوحدات الصحية وأماكن الإيواء إلى أهداف للحرب والدمار. ويصعب علينا الحديث عن عملية إعادة الإعمار في خضم هذه الظروف.

وبوصفنا أعضاء المجلس، يتعين علينا الاضطلاع بالواجب وتحمل المسؤولية عن تغيير مسار الأحداث. ويجب أن نواصل العمل من أجل وقف الأعمال العدائية ووقف إطلاق النار. وهما يمثلان

ضرورة عاجلة بغية تحقيق السلام في غزة والمنطقة. وحده هذا الخيار كفيل بأن يمهد الطريق لتنفيذ خطة مستدامة لإعادة الإعمار، إذ بات واضحًا أن إعادة الإعمار في غياب السلام أمر لا يمكن تطبيقه.

وتشكل الهدنة الإنسانية الأخيرة، التي مكنت من تطعيم الأطفال ضد شلل الأطفال، مؤشراً واضحًا على أنه يمكن تحقيق وقف إطلاق النار وإحلال السلام إذا توفرت لدى الأطراف المتحاربة الإرادة السياسية لاتباع مسار التوافق المتبادل والسلام. ولهذا السبب نتطلع بأمل ونستبشر خيراً من الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية ومصر وقطر وبلدان أخرى في المنطقة بهدف إيجاد حل تفاوضي يفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار.

وتود موزامبيق أن تؤكد مرة أخرى على ضرورة الاستمرار في الاسترشاد برؤية حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، بوصفهما عضوين كاملي العضوية في الأمم المتحدة، في مساعينا الجماعية.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر كبيرة المنسقين كاغ والمدير التنفيذي موريرا دا سيلفا على إحاطتيهما الرصينتين وعلى كل الجهود التي يبذلانها لإيصال المساعدة إلى الفلسطينيين في غزة.

في البداية، أود أن أكرر التعبير عن غضبي وغضب الرئيس بايدن لمقتل المواطنة الأمريكية عائشة نور إزغي إيغي، التي قتلت في إطلاق نار بالضفة الغربية الأسبوع الماضي. وينبغي ألا يخاطر أحد بحياته لمجرد حضور مظاهرة أو التعبير عن آرائه بحرية. ما كان ينبغي أن تحدث تلك المأساة المروعة، وسنواصل المطالبة بالحصول على تفاصيل الظروف التي أفضت إلى مقتل عائشة نور والإطلاع على التحقيق الذي تجريه إسرائيل والضغط من أجل تحقيق المساءلة. كما أتقدم بخالص التعازي لأسرتها وأصدقائها. فقد كانت وفاتها، كما كانت وفاة كثيرين على مدار العام الماضي، وفاة مأساوية ولا داعي لها. يتعين علينا ألا نعتاد مشهد المعاناة الإنسانية بغض النظر عمن يكابدها وعن مكان حدوثها.

لا تزال الحالة في غزة كارثية، على الرغم من الجهود التي تبذلها كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية كاغ وزملاؤها في الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإنساني في الميدان. فالأطفال يموتون ويعانون من أمراض يمكن تجنبها ويتغيبون عن المدارس. لقد فقد الآلاف منهم أهاليهم وأقاربهم ومدرسيهم وأصدقائهم – وأصيبوا بندوب بدنية وجراح نفسية تبرهن على ذلك. وقعت في الأسابيع الأخيرة أيضا هجمات عدة قتل أو أصيب فيها موظفو الأمم المتحدة وعاملون في المجال الإنساني. ونتقدم بخالص التعازي لأسر موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا ونقر بالخسائر المأساوية وغير المسبوقة التي ألحقها هذا النزاع بأسرة الأمم المتحدة.

كان يمكن تجنب الكثير من هذه الحوادث. وسنواصل طرح مسألة ضرورة تسهيل إسرائيل للعمليات الإنسانية وحماية العاملين في المجال الإنساني والمرافق الإنسانية، مثل مدرسة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي استهدفها جيش الدفاع الإسرائيلي الأسبوع الماضي في النصيرات. وكنا أيضاً واضحين في إبلاغ إسرائيل بأنه لا يوجد سبب على الإطلاق لتفتح قواتها النار على مركبات الأمم المتحدة التي تحمل علامات واضحة تحدد هويتها، وهذا ما حدث مؤخراً في مناسبات عدة. إن جيش الدفاع الإسرائيلي جيش محترف ويعرف جيداً كيف يضمن عدم وقوع حوادث مماثلة، لذا تتوقع الولايات المتحدة من قيادته تنفيذ تغييرات جوهرية في الطريقة التي تعمل بها قواته، بما فيها تغيير قواعد الاشتباك، واتخاذ خطوات لإصلاح أوجه القصور الواضحة في كيفية تنفيذ إجراءات تفادي التضارب.

وفي الوقت عينه، ما زلنا نرى عناصر حماس يختبؤون في المواقع المدنية ويسيطرون عليها ويستخدمونها لإجراء العمليات وتشكيل تهديد مستمر. وما من دليل أوضح على انعدام مبالاة حماس الكاملة تجاه المدنيين الفلسطينيين في غزة. ويجب أن يتوقف ما يحدث من أجل هؤلاء المدنيين ومن أجل الأبرياء على جانبي هذا النزاع. ويتعين على كافة أطراف النزاع الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين.

تؤكد هذه الحوادث الأخيرة، مرة أخرى، على ضرورة التوصل إلى وقف إطلاق نار والإفراج عن الرهائن وفقاً لما دعا إليه هذا المجلس في القرار 2735 (2024). هذا أفضل سبيل لضمان تمكن العاملين في المجال الإنساني من أداء عملهم المنقذ للحياة بأمان وفعالية وزيادة تدفق المساعدات الإنسانية بشكل كبير لتصل إلى من هم بأمس الحاجة إليها. ونحن نواصل العمل الجاد لتحقيق هذه الغاية، إلى أن يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون إسرائيل مع الأمم المتحدة لتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والظروف الإنسانية بشكل عام. لقد تحمل المدنيون الفلسطينيون في غزة الكثير من المعاناة.

ويسعدنا النجاح العظيم الذي أحرزته الجولة الأولى من التطعيم ضد شلل الأطفال في غزة، إذ حققت الوصول إلى 90 في المائة من السكان المستهدفين. ونشيد بدوائر العمل الإنساني وكافة وكالات الأمم المتحدة التي شاركت في هذا العمل على جهودها المنقذ للحياة. ونشكرها على التزامها وتضحياتها. ونشجع على تعاون إسرائيل المستمر مع دوائر العمل الإنساني لإنجاح هذه الحملة. وحري بهذا المستوى من التعاون أن يكون القاعدة وليس الاستثناء. وتشكل الحملة ضد شلل الأطفال خير دليل على إمكانية تحقيق هذا الهدف وعلى إمكانية أن تصل المساعدات المنقذة للحياة إلى المحتاجين دون تقويض أمن إسرائيل. لذلك، ندعو إسرائيل إلى استثمار نفس القدر من الطاقة في الجهود الإنسانية الأوسع نطاقاً في غزة كما فعلت في الجولة الأولى من حملة التطعيم.

بعد ثلاثة أسابيع من اليوم سيكون قد مر عام على حدث كارثي يتمثل في شن حماس هجمات همجية في 7 تشرين الأول/أكتوبر وعام على مقتل 200 1 مواطن من إسرائيل وعدد من البلدان الأخرى واقتياد المئات منهم إلى الأنفاق تحت غزة حيث لا يزال العديد منهم ينتظر في الأسر حتى اليوم. يجب إطلاق سراحهم فوراً وإعادتهم إلى أُسرهم. وسنحيي الذكرى السنوية الأولى لبدء تحمّل المدنيين في غزة وطأة النزاع الرهيب الذي بدأته حماس. ويجدر بنا أن نكرر أن إنهاء هذه الحالة من اليأس وهذا الدمار والتوصل إلى وقف لإطلاق النار يصب بوضوح في مصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين والمدنيين في كل بلد من بلدان المنطقة. ونواصل العمل مع مصر وقطر من أجل إيجاد سبيل يقبله الطرفان للمضي قدماً في المفاوضات.

ولكن على الرغم من الجهود الدؤوبة التي نبذلها لصياغة النصوص ووضع صيغ مبتكرة، فإن المسألة تتعلق في نهاية المطاف بالإرادة السياسية – ما إذا كان القادة من كلا الجانبين على استعداد للاعتراف بأن السيل بلغ الزبى – وبأن الوقت قد حان لاتخاذ بعض الخيارات الصعبة وتقديم بعض التنازلات الصعبة لإنهاء هذه المذبحة. ونحض جميع أعضاء المجلس القادرين على التأثير على حماس على المشاركة في الضغط على قادتها لوقف المماطلة وتقديم هذه التنازلات وقبول الاتفاق من دون تأخير. هناك حياة ناس تتوقف على ذلك. ويتوقف المستقبل على ذلك.

وما فتئنا ملتزمين بحل الدولتين الذي سيمكّن الإسرائيليين والفلسطينيين من العيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة الإحاطة اليوم وأعرب عن تقديرنا لكبيرة المنسقين سيغريد كاغ على المستجدات التي قدمتها بشأن تنفيذ الولاية المسندة إليها عملاً بالقرار 2720 (2023). كما أشكر وكيل الأمين العام خورخي موريرا دا سيلفا على إحاطته.

أصبحت بيئة العمل في غزة صعبة وخطيرة جداً ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الحالة الأمنية الخطيرة. إن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وموظفي الأمم المتحدة الذين يواصلون العمل في غزة يخاطرون بسلامتهم الشخصية، كما رأينا مراراً وتكراراً، بما في ذلك في ظل الهجوم الأخير على مخيم النصيرات للاجئين حيث قُتل ستة من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

بالفعل، أصبحت هذه الحرب الأكثر فتكاً بالنسبة للأمم المتحدة حيث قُتل 224 من موظفيها بلا سبب. لذا تشيد غيانا بالقرار الحازم والمجرد من الأنانية الذي اتخذه أولئك الذين يواصلون العمل في هذه

الظروف التي لا يُسبر غورها. ومن المؤسف ضرورة تذكير الأطراف باستمرار بالتزاماتها بضمان حماية الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بموجب القانون الدولي الإنساني. ولم تلق تلك النداءات أي استجابة على النحو الذي يتضح من عدم الفعالية المستمر لآليات تفادي التضارب والتنسيق وما يتعرض له العديد منهم من اعتداءات مباشرة وترهيب. يجب أن يتوقف ذلك الآن.

بعد الاطلاع على المستجدات التي قدمتها كبيرة المنسقين بشأن تنفيذ القرار 2720 (2023)، حتى 2 أيلول/سبتمبر، يُلاحظ المرء قدراً ضئيلاً من التفاؤل في ثنايا التقرير. فعلى سبيل المثال، نلاحظ أن كبيرة المنسقين تمكنت من إشراك الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين على أعلى مستوى سياسي، مما أدى إلى تحقيق جملة أمور منها تحسين إمكانية الوصول وتعزيز القدرات اللوجستية وتفعيل الآلية المنشأة بموجب القرار 2720 (2023).

وإذ نشيد بالتقدم التدريجي، لا تزال غيانا يساورها قلق بالغ إزاء التقييمات التي تُظهر أن الحالة الإنسانية في غزة لا تزال متردية جداً. ونلاحظ، على سبيل المثال، أن 96 في المائة من السكان يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد وأن البنية التحتية المدنية لا تزال تتعرض للتدمير، حيث أبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن زيادة كبيرة في الأضرار منذ شهر تموز/يوليه، ولا تزال أعمال العنف والعراقيل تعيق قدرة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية على دعم المحتاجين.

والأنكى من ذلك أن وقف إطلاق النار، الذي يشكل الأساس الذي تقوم عليه جميع الجهود الإنسانية، يبدو بعيد المنال. وتعتقد غيانا أن اتفاق وقف إطلاق النار لن يتم التوصل إليه إلا عند وجود اهتمام صادق بحماية المدنيين، بمن فيهم الأشخاص الذين احتُجزوا رهائن في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وهذا الاهتمام معدوم إلى حد كبير حتى الآن على الرغم من الروايات التي تشير إلى عكس ذلك.

وفيما يتعلق بإعادة إعمار قطاع غزة، فإنها ستكون مهمة جسيمة ستترتب عنها آثار مالية كبيرة. ولكن يجب أن نتذكر أن تدمير غزة لا يحدث بسبب كارثة طبيعية. بل هذا من عمل إسرائيل. ونحن جميعًا على دراية بسلسلة العمليات العسكرية المتواصلة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر وما نتج عنها من تدمير للبنية التحتية المدنية. لا يمكن أن يستمر نمط تمويل وإعادة تمويل إعادة الإعمار في غزة ويجب أن يفكر المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، في اتخاذ تدابير لإنهاء هذه الدورة حتى لا يتخلف الفلسطينيون عن الركب في السعي العالمي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتعتقد غيانا أن خطة إعادة الإعمار الوحيدة القابلة للتطبيق هي الخطة التي تتضمن خريطة طريق لحل الدولتين، مع الضمانات الأمنية ذات الصلة.

وفي هذا السياق، تكرر غيانا النداءات التالية:

أولاً، ندعو إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في قطاع غزة وإلى إنهاء جميع الأعمال العدائية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وغيانا على استعداد للعمل مع زملائها أعضاء المجلس من أجل التكليف بالوقف الدائم للأعمال العدائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتفعيل الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة من أجل ضمان الامتثال لهذا التكليف.

ثانياً، نطالب بالإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع الأشخاص الذين احتُجزوا رهائن من إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ونؤكد مجددًا على أن أخذ الرهائن جريمة حرب. وندعو أيضاً إلى إطلاق سراح الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية بلا تهمة. وفي كلتا الحالتين، يحق للأفراد أن يعامَلوا بكرامة واحترام وألا يتعرضوا للتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة وأن يُسمح لهم بتلقي الزيارات الإنسانية. ولا يجوز احتجازهم تعسفًا تحت أي ظرف من الظروف.

ثالثاً، تدعو غيانا إسرائيل إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف، والالتزام بمطالب القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 و 2735 (2024). كما نطالب إسرائيل بالامتثال لجميع أوامر محكمة العدل الدولية الموجهة إليها ردًّا على حربها في غزة.

أخيراً، نطالب بإعطاء الأولوية القصوى لحماية المدنيين والحفاظ على سلامتهم. وهو ما يستلزم جملة أمور منها تحسين إمكانية وصول

المساعدات الإنسانية والأداء السليم لآليات تفادي التضارب وإنشاء مناطق آمنة حقيقية للنازحين. لقد طال كثيراً أمد هذه الحرب ولا يوجد ما يبرر الفظائع التي تُرتكب بحق الرجال والنساء والأطفال الأبرياء باسم الدفاع عن النفس. ليس المدنيون في غزة مجرد ضحايا حرب، بل هم في الواقع ضحايا أيديولوجية مجردة من أي معنى يرفض فيها أحد الطرفين رؤية الآخر كما هو، أي بشر يرغبون في العيش بسلام وأمان. ويجب أن ينقذ المجلس حل الدولتين لأنه الحل الوحيد الفعال للقضية الفلسطينية. وأدعو الله أن نعيش جميعاً لنرى ذلك يتحقق.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتوجه بدوري بالشكر إلى كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار كاغ والمدير التنفيذي موريرا دا سيلفا على إحاطتيهما.

تدعم المملكة المتحدة بقوة الجهود الدؤوبة التي تبذلها المنظمة لتوسيع نطاق المساعدات إلى غزة وتشيد بها وبمنظومة الأمم المتحدة بأسرها على عملها في ظل ظروف تزداد صعوبة. وكما قالت السيدة كاغ، فقد كانت إحاطتها رصينة وقاتمة. ولا يمكن أن تكون إحاطتها بخلاف ذلك، حيث وصفت حالة إنسانية لا تطاق في غزة. وكما سمعنا، قُتل حتى الآن أكثر من 000 41 شخص وأصيب عشرات الآلاف، وفقد 000 17 من الأطفال آباءهم وأمهاتهم، ولا يزال 101 من المدنيين رهائن في غزة، عرضة لظروف مروعة منذ عام تقريباً. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء احتمال حدوث تصعيد إقليمي أوسع نطاقاً. وندين الهجوم الذي شنه الحوثيون خلال عطلة نهاية الأسبوع، ونكرر مطالبتنا بوقف لإطلاق النار فوراً ومطالبتنا لحماس بإطلاق سراح جميع الرهائن.

ونرحب بالأنباء التي تفيد بأن الجولة الأولى من حملة المنظمة للتطعيم ضد شلل الأطفال في غزة قد اختتمت الآن، وقد يسرها تنفيذ إسرائيل للهدنات التكتيكية المتفق عليها. وعلى الرغم من التحديات، بما في ذلك الهجوم على قافلة تطعيم تابعة للأمم المتحدة الأسبوع الماضي، فإن ذلك يبين أن تفادي التضارب يمكن أن ينجح حيثما وجدت الإرادة السياسية.

أولاً، لا بد أن نرى الآن هذه القدرة على تفادي التضارب مطبقة على العملية الإنسانية الأوسع نطاقاً. فقد التزمت إسرائيل بإغراق غزة بالمساعدات، ولكن ذلك لم يتحقق. وذلك غير مقبول.

ثانياً، تعني الإخطارات الإسرائيلية بالإخلاء الجماعي واستخدام الأسلحة الثقيلة أنه لا يوجد مكان آمن في غزة. وننضم إلى دعوة الأمين العام للامتثال للقانون الدولي، لا سيما مبادئ التمييز والتناسب والحيطة في الهجمات. ونشعر بالرعب إزاء مقتل مزيد من عمال الإغاثة. وكما ذكر زملائي، سمعنا الأسبوع الماضي تحديداً تقارير مروعة عن مقتل 18 شخصاً، بمن فيهم ستة من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، كما أفاد الأمين العام، في غارة عسكرية إسرائيلية على مدرسة الجاعوني التي تحولت إلى ملجأ. وقُتل ما مجموعه 300 من عمال الإغاثة في هذا النزاع، ونعرب مرة أخرى عن تعازينا لأسرهم وأحبائهم. ونكرر التأكيد على ضرورة السماح للعاملين في المجال الإنساني بالقيام بعملهم في ظروف آمنة.

ثالثاً، ستواصل المملكة المتحدة الاضطلاع بدور ريادي في التصدي لهذه الأزمة الإنسانية بسبل منها تجديد تمويلنا للأونروا، ودعمنا لوكالات الإغاثة الأخرى التي تقدم الإغاثة المنقذة للحياة، إضافة إلى مواصلة الدعوة.

إننا محقون جميعاً في التركيز على الأولوية العاجلة المتمثلة في التوصل إلى وقف لإطلاق النار واتفاق لإطلاق سراح الرهائن. ونؤيد تماماً الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وقطر ومصر وندعو كلاً من إسرائيل وحماس إلى قبول الاتفاق المطروح على الطاولة. ولكن يجب علينا أيضاً التفكير فيما سيأتي بعد ذلك. فستكون هناك مهمة هائلة في مساعدة سكان غزة على إعادة الإعمار. وسيشمل الإنعاش المبكر إزالة الذخائر غير المنفجرة والأنقاض وتقديم الخدمات الأساسية. ويجب أن تقترن عملية إعادة إعمار غزة بإعادة بث الأمل – الأمل في إنهاء هذه الدوامة من العنف، والأمل في تحقيق السلام والأمن على المدى الطويل للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. ولا يمكن تحقيق ذلك

إلا بحل الدولتين الذي يمنح الفلسطينيين حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير إلى جانب توفير الأمن لإسرائيل.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر كبيرة المنسقين سيغريد كاغ والمدير التنفيذي موريرا دا سيلفا من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على إحاطتيهما المفصلتين والقاتمتين.

في البداية، يشيد وفد بلدي بالتحسينات التي حققتها كبيرة المنسقين كاغ وفريقها، بما في ذلك تنفيذ الآلية المنشأة بموجب القرار 2720 (2023)، بشأن الممر البحري القبرصي عبر ميناء أشدود وممر الأردن البري. ونقدر أيضاً عمل مكتب السيدة كاغ في المساهمة في حملة التطعيم المكثفة ضد شلل الأطفال في جميع أنحاء غزة. ونأمل أن تواصل كبيرة المنسقين كاغ إطلاع مجلس الأمن على آخر المستجدات بشأن تنفيذ ولايتها المتعلقة بالمساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة التي تكتسي أهمية بالغة حتى بعد توقف الأعمال العدائية الحالية.

وبينما ندين بأشد العبارات مرة أخرى الهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، فمن المؤسف للغاية أن إيصال المساعدات الإنسانية في غزة يتعثر تعثراً شديداً بسبب استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية التي تستهدف البنية التحتية المدنية والإنسانية وأوامر الإخلاء المتكررة والانهيار التام للقانون والنظام. ومن الواضح الآن أنه إذا لم يحدث تغير جوهري في الموقف السياسي للطرفين المباشرين، فلا يمكن للتطورات اللوجستية أن تحقق النتائج المرجوة من القرار 2720 (2023).

وبمقتضى القانون الدولي الإنساني، يقع على طرفي هذا النزاع التزام قانوني بحماية العاملين في المجال الإنساني وتيسير إيصال إمدادات الإغاثة الإنسانية لجميع المدنيين المحتاجين دون عوائق. والحادث الخطير الذي وقع عند نقطة تفتيش في غزة يوم 9 أيلول/سبتمبر غير مقبول، حيث احتُجزت لأكثر من 7 ساعات تحت تهديد السلاح قافلة تابعة للأمم المتحدة أرسلت لإيصال لقاحات ضد شلل الأطفال، سبق أن وافق عليها جيش الدفاع الإسرائيلي. ونحن ندعو طرفي هذا النزاع، لا سيما إسرائيل، إلى تنفيذ كل التدابير لمنع وقوع حوادث مماثلة. ويجب احترام آليات تفادي التضارب والإخطار.

ويساورنا قلق بالغ، مرة أخرى، إزاء الغارات الجوية الإسرائيلية المتكررة على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك الهجوم الذي وقع الأسبوع الماضي على مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والذي يقال إنه أسفر عن مقتل 18 شخصاً، من بينهم نساء وأطفال، وستة من موظفي الأونروا. ونعرب عن تعاطفنا الكامل مع ما أعرب عنه الأمين العام غوتيريش في بيانه الأخير من إدانة وإحباط وغضب.

إن حملة التطعيم المكثفة ضد شلل الأطفال تبين ما هو مطلوب على وجه الاستعجال لتحقيق تحسينات إنسانية في غزة – وهو وقف إطلاق النار فوراً أو على الأقل تنفيذ هدنات إنسانية مؤقتة. وقد اتخذ المجلس القرار 2735 (2024) قبل ثلاثة أشهر، ودعا الأطراف إلى قبول وتنفيذ شروط الاتفاق الذي لا يزال مطروحاً على الطاولة. ومما يبعث على خيبة أمل شديدة أننا لا نرى، رغم استمرار الضغوط على حماس لقبول الاتفاق وعلى إسرائيل للالتزام بشروطه، إبرام اتفاق نهائي بشأن وقف فوري لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن، إلى جانب تدفق كميات كبيرة من المساعدات الإنسانية إلى غزة.

ولكن يجب توسيع نطاق المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء غزة، حتى قبل التوصل إلى اتفاق نهائي أو تنفيذ وقف لإطلاق النار. والواقع البائس هو أنه منذ شهر أيار/مايو، عندما بدأ جيش الدفاع الإسرائيلي عملياته في رفح، ظل حجم المساعدات الإنسانية التي تدخل إلى غزة أقل بكثير حتى من الحد الأدنى من احتياجات 2,3 ملايين شخص، معظمهم لا يستطيعون شراء السلع التجارية. ويجب شرح رفض إسرائيل إدخال ما يسمى بالمواد المزدوجة الاستخدام شرحاً كاملاً ويجب أن تكون المعايير شفافة وموثوقة. ومع تفشي حالات الالتهاب الجلدي، نشعر بقلق بالغ من منع دخول حتى المواد الأساسية للنظافة الصحية، مثل الصابون، إلى قطاع غزة. ويجب على إسرائيل أن تثبت لبقية العالم أنها تبذل قصارى جهدها فعلاً لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب غزة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد من جديد على مبدأ بسيط – وهو أنه ينبغي تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن دون أي تأخير، ودون أي عذر. ويتعين على كل من حماس وإسرائيل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، يجب أن يكون بمثابة نقطة انطلاق لوقف دائم لإطلاق النار وجهود إعادة الإعمار الحاسمة، على النحو المنصوص عليه في القرار 2735 (2024)، إلى جانب المشاركة الفعالة من السلطة الفلسطينية بعد إصلاحها وتعزيزها، مع رؤية حل الدولتين على المدى الطويل.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر كبيرة المنسقين سيغريد كاغ والمدير التنفيذي موريرا دا سيلفا على إحاطتيهما. وتثني الصين على كبيرة المنسقين والوكالات الإنسانية لجهودهم في توسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة خلال الأشهر التسعة الماضية. ونؤيد استمرار السيدة كاغ في تقديم تقاريرها إلى مجلس الأمن.

وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات، فعلى الرغم من القرارات الأربعة التي اتخذها المجلس وأوامر محكمة العدل الدولية بشأن التدابير التحفظية والجهود الجبارة التي تبذلها الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى، ما فتئت الحالة الإنسانية في غزة تتدهور باطراد، كما أن انتهاكات القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، قد استمرت دون توقف. وفي الأسبوع الماضي تحديداً، احتُجزت بالقوة لمدة ثماني ساعات تقريباً مركبة تابعة للأمم المتحدة تنقل لقاحات ضد شلل الأطفال وافقت عليها إسرائيل، وتم خلالها إطلاق النار. وفي الأسبوع الماضي أيضاً، قُتل ستة من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غارة جوية.

وتدين الصين بشدة هذه الهجمات المروعة على الوكالات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني، وهي هجمات غير مقبولة. وقد صدر تكليف من الجمعية العامة للوكالة بتقديم الإغاثة للاجئين الفلسطينيين، وهي ركيزة قوة للعمليات الإنسانية في غزة. وحتى في أشد الأوقات خطورة، لم تتخل الوكالة عن غزة، ولقي حتى الآن 240 من موظفيها حتفهم أثناء تأدية واجبهم. ونوجه أسمى آيات التقدير لجميع العاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون عملهم ونعرب عن خالص تعازينا بوفاة أولئك الذين ضحوا بأرواحهم. وندعو إسرائيل إلى التحقيق الجاد في جميع الهجمات على العاملين في المجال الإنساني ومحاسبة مرتكبيها.

إن النجاح الذي حققته حملة التطعيم ضد شلل الأطفال دليل واضح على أن توسيع نطاق العمليات الإنسانية في غزة أمر قابل للتحقيق تماماً عندما تبدي الأطراف إرادة سياسية. وتجدد الصين دعوتها لإسرائيل للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني من خلال إعطاء الأولوية لإنقاذ الحياة وروح الإنسانية، ورفع الحصار، وفتح جميع المعابر، والتخلي عن القيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية، والكف عن مهاجمة الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى وقمعها، والسماح بوصول عمليات تلك الوكالات بأمان ودون عوائق – ويجب أن تفعل ذلك دون تأخير.

إننا نقترب من الذكرى السنوية الأولى للنزاع في غزة. وعلى مدار العام الماضي، وعلى الرغم من الدعوات الدولية المشتركة القوية المتكررة لوقف إطلاق النار ووقف عمليات القتل، لم توقف إسرائيل عملياتها العسكرية التي أدت إلى مقتل أكثر من 41 000 مدني فلسطيني. وهذا أمر ينذر بالخطر. إن الأمر يفوق التصديق. وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. فلماذا لم يتمكن من وقف هذه المأساة الإنسانية – وهي الأسوأ من نوعها حتى يومنا هذا؟

يكشف أحد التحليلات أنه لو لم تقم الولايات المتحدة بعرقلة الجهود المبذولة في كل تلك المناسبات، لتمكن المجلس من إصدار قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار بعد فترة وجيزة من بدء النزاع. ولو لم تقم الولايات المتحدة بحماية طرف واحد مراراً وتكراراً، لما تم رفض قرارات متعددة للمجلس وتحديها بشكل صارخ. إننا نحثّ الولايات المتحدة على إبداء موقف مسؤول، واستخدام نفوذها الكبير الذي تتمتع به لدى الطرف الآخر، واتخاذ إجراءات ملموسة لإقناع إسرائيل بوقف

عملياتها العسكرية دون تأخير، على النحو الذي تطالب به قرارات المجلس، من أجل إعطاء الشعب الفلسطيني الذي طالت معاناته فرصة للحياة. وتؤيد الصين اتخاذ المزيد من الإجراءات من جانب المجلس لإخماد نيران الحرب والتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية وإحلال السلام في المنطقة في أقرب وقت ممكن.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر كبيرة المنسقين كاغ والمدير التنفيذي موريرا دا سيلفا على إحاطتيهما وأجدد دعم بلدي لجهودهما.

تؤيد إكوادور الجهود التي يبذلها مكتب التنسيق مع جميع الأطراف لإحراز تقدم في فتح وإعادة فتح معابر إضافية إلى غزة من أجل ضمان زيادة المساعدات بصورة عاجلة، ونثمن الجهود المبذولة لإدخال المواد الإنسانية الضرورية للصحة وإدارة النفايات والتعليم وإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى غزة.

وحتى 28 آب/أغسطس، كان العمل الذي قام به مكتب التنسيق قد يسّر دخول أكثر من 000 27 طن من المساعدات. والآلية المنشأة بموجب القرار 2720 (2023) قيد التشغيل حالياً. إن ما ينقصنا، بلا شك، هو الإرادة السياسية لإتاحة دخول المساعدات بالكميات اللازمة للتخفيف من الوضع الرهيب للسكان المدنيين في غزة.

لقد مر أكثر من 11 شهراً منذ بداية الحرب في أعقاب الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس، والتي تدينها إكوادور مرة أخرى، وقد مضى الآن أكثر من 8 أشهر منذ اتخاذ القرار 2720 (2023) – خلال فترة رئاسة إكوادور – الذي طالب فيه المجلس الأطراف بالسماح بإيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع إلى السكان المدنيين في غزة وتيسيرها وتمكينها بشكل فوري وآمن ودون عوائق.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المنسقة وفرقة العمل التابعة لها والجهات الفاعلة الأخرى، لم يتسنّ حتى الآن ضمان توفير وتوزيع المساعدات الإنسانية على نطاق واسع دون عوائق لضمان وصول الغذاء والمياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات والخدمات الطبية لسكان غزة.

كما يطالب القرار 2720 (2023) الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحمايتهم واحترامهم. وللأسف، هناك تقارير منتظمة تفيد بأن هذا المطلب، الذي تم التأكيد عليه في القرار 2730 (2024)، لا يتم الوفاء به.

لذلك يدعو بلدي مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل والفوري للقرار 2735 (2024) الذي سيتيح وقف إطلاق النار فوراً، وإطلاق سراح الرهائن، وإدخال المساعدات الكافية إلى غزة وسلامة موظفي المساعدة الإنسانية. وتعرب إكوادور عن تقديرها للجهود التي لا تزال تُبذل لتحقيق هذه الغاية.

ولكن إلى أن تحين تلك اللحظة، فمن الضروري مواصلة الاستعدادات لوقف إطلاق النار من أجل ضمان التمركز المسبق للإمدادات واستخدام جميع طرق المساعدات إلى غزة وتهيئة بيئة مواتية للعمل الإنساني. ويعرب بلدي عن تقديره ودعمه للأنشطة التي يقوم بها مكتب التنسيق لتحقيق هذه الغاية.

وأختتم هذا البيان بدعوة جميع الجهات الفاعلة القادرة على المساهمة في الآلية المنشأة بموجب القرار 2720 (2023) إلى أن تفعل ذلك، وبشكر البلدان التي قامت بذلك بالفعل. ويستمر القيام بالعمل الإنساني، رغم كل الصعوبات، وهو منارة أمل في خضم الحرب. ومن واجبنا الجماعي أن ندعمه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سلوفينيا.

أولاً، أود أن أشكر السيدة كاغ والسيد موريرا دا سيلفا على عملهما وعلى إحاطتيهما اليوم.

سأركز اليوم على الإرادة السياسية، أو غيابها. وقد تحدث مقدما الإحاطتين كلاهما عن هذه المسألة وتحدث عنها كذلك العديد من أعضاء المجلس.

واختتمت السيدة كاغ إحاطتها التي قدمتها في تموز/يوليه (انظر S/PV.9678) بالتأكيد على أنه لا بديل عن الإرادة السياسية

ولا بديل عن الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني. وفي الواقع، كررت اليوم هي والسيد موريرا دا سيلفا أن الآلية لا يمكن أن تحل محل غياب الإرادة السياسية. وفعلاً، لا تزال إحاطة اليوم والكارثة الإنسانية على الأرض تؤكدان للأسف وجود نقص شديد في كلا الأمرين طوال فترة هذا النزاع المحزن. وهو ما يؤكد أنه لا يمكن أن يحل أي شيء محل غياب الإرادة السياسية الإسرائيلية لتخفيف معاناة المدنيين في غزة أو المساعدة في تخفيفها.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، أظهر المجلس إرادة سياسية قوية للتخفيف من الكارثة الإنسانية في غزة. واتخذ المجلس القرار 2720 (2023) الذي نص على إنشاء آلية وتعيين كبير للمنسقين، مع التركيز على المساعدات الإنسانية وإعادة إعمار غزة. وبعد مرور تسعة أشهر، أصبحت الآلية جاهزة للعمل، وتم تعيين كبيرة المنسقين، ومع ذلك لم يتحقق الغرض الرئيسي من القرار – إيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع – بسبب غياب الإرادة السياسية وعدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

وقد أنشئت ممرات وفُتحت معابر إضافية، ومع ذلك فإن بعضها معطل إلى حد كبير أو كلياً، بما في ذلك معبر رفح. وتستمر العقبات وعدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ في التحكم بإيصال المساعدات. وفي غزة، تستمر التحديات في التصاعد – من الهجمات على الملاجئ والقوافل المدرجة في قائمة تفادي التضارب، وأوامر الإجلاء، وانعدام الأمن الغذائي، والأمراض، وانهيار القانون والنظام، إلى تدمير البنية التحتية الأساسية. وندين الأحداث الأخيرة، بما في ذلك الهجوم على مدرسة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تحولت إلى ملجأ.

وعلينا أن نقضي على الشعور بالإفلات من العقاب لعدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني – كما لو أن المدنيين يمكن أن يُقتلوا ويُشوهوا ويُقصفوا ويُعذبوا ويُشردوا ويُجوعوا على مرأى من المجتمع الدولي ومجلس الأمن. وهذا أمر غير مقبول.

لقد كانت هناك بعض بوارق الأمل. ونرحب بعمليات الإجلاء الطبي التي تمت الأسبوع الماضي وبالجولة الأولى من حملة التطعيم ضد شلل الأطفال التي نفذتها منظمة الصحة العالمية واليونيسف والأونروا بدعم من إسرائيل. فعندما تتوفر الإرادة السياسية، يمكن حماية السكان المدنيين ورعايتهم.

وقد تجاوزت هذه الحرب حدود المعقول والمعاناة الإنسانية والنظام الدولي الذي نثق به. غير أننا حتى الآن، وبعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على اتخاذ القرار 2735 (2024)، نرى غياب الإرادة السياسية لتنفيذه وإتمام اتفاق وقف إطلاق النار. وأشعر أن الإرادة السياسية تتنامى في المجلس لبذل المزيد من الجهود لضمان تنفيذ وقف إطلاق النار.

إننا نقترب من تاريخ 7 تشرين الأول/أكتوبر الذي سيصادف مرور عام على هذا النزاع المأساوي. وهذه ليست فرصةً لمجلس الأمن بل واجباً عليه لإظهار الإرادة السياسية والتصميم من أجل المساعدة في إنهائه.

فقد حان الوقت لكي يضمن مجلس الأمن الامتثال لقراراته. ونرى أن السبيل للمضي قدماً يتمثل في اتباع نهج متعاقب – ممارسة الضغط بهدف كفالة صمود وقف إطلاق النار؛ وإعادة بناء الحياة في غزة – من الأمن والتعليم والخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية إلى جمع القمامة؛ والبدء الفوري في العملية السياسية المحددة زمنياً وتنفيذ حل الدولتين؛ وإعادة إعمار غزة، الأمر الذي يمثل للأسف مشروعاً طويل الأمد. ويجب أن تكون الحكومة الفلسطينية في صميم هذه الجهود والخطط.

فلا يمكن للإرادة السياسية للمجتمع الدولي لإعادة إعمار غزة أن تكون فعالة إلا بالتوازي مع الإرادة السياسية لإسرائيل للانخراط في عملية سياسية تؤدي إلى تحقيق أمنها والاعتراف المتبادل. ولا يقبل المجتمع الدولي بأي حل آخر للحالة في فلسطين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولاً أن أشكر السيدة كاغ والسيد موريرو دا سيلفا على إحاطتيهما.

بينما نجتمع هنا مرة أخرى لمناقشة الحالة الإنسانية في غزة، لا يسعني إلا أن أفكر في ضيق أفق هذه المناقشات. فنحن نتحدث، كما لو كان الأمر عادة، عن إيصال المساعدات والغذاء والدواء. ومع ذلك، لا يكاد يرد أي ذكر للرهائن – من أبناء شعبنا الذين لا يزالون محتجزين في أقسى الظروف التي يمكن تخيلها. فالرهائن الستة الذين أُعدموا بدم بارد، والذين شاهد أعضاء مجلس الأمن جميعاً وجوههم في المرة الأخيرة التي اجتمعنا فيها هنا (S/PV.9717)، كانوا محتجزين في نفق أخفي مدخله تحت غرفة نوم طفل.

ويجب أن نسأل أنفسنا جميعاً كم من المساعدات ينتهي بها المطاف لتغذية الأنفاق نفسها التي يُسجن فيها الأبرياء. كم من المساعدات – إن وجدت – تصل إلى الرهائن؟ وكم تسرق منها آلة حماس الإرهابية دون أن تصل في نهاية المطاف إلى الفلسطينيين؟

وأود أن أوضح، إن الجهود الإنسانية التي بذلتها إسرائيل خلال الحرب لا مثيل لها بالنسبة لبلد شهد أكثر أيامه مأساوية واضطر منذ ذلك الحين إلى خوض الحرب. وقد ذهبنا إلى ما هو أبعد من التزاماتنا بهدف تحسين رفاه السكان المدنيين المدمجين داخل خطوط العدو.

والإحصاءات متاحة ليراها الجميع. وفي حين أنها تختلف عن الإحصاءات التي يقدمها الإرهابيون، فإننا نحث المجلس والأمم المتحدة على الالتزام بالحقائق. وقد سُلم أكثر من مليون طن من المساعدات عبر أكثر من 50 000 شاحنة. وكان هناك ما يقرب من مليون عملية عبور بري وفرت اللوازم والمساعدة الحيوية لسكان غزة. ولم يوقَف ولو جزء بسيط من عمليات العبور، وعبر 800 000 طن من الأغذية والمساعدات إلى غزة بتنسيق إسرائيلي.

وتصرفنا أيضاً بدينامية استجابة للظروف المتغيرة. فحملة التطعيم ضد شلل الأطفال بالتعاون مع اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية جارية على قدم وساق. وحتى 10 أيلول/سبتمبر، جرى تطعيم أكثر من نصف مليون طفل في غزة. وننوه بجهود شركائنا في اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية. وعلى الرغم من الافتراء والضجيج والهلع، فقد أظهرنا بوضوح استعدادنا للعمل مع الوكالات المتعاونة، ومع أولئك الذين يهتمون حقاً برفاه المدنيين ويرغبون في العمل معنا بشكل هادف. وقد كان تعاوننا مع اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية مثمراً. فقد تعاونا في الاستجابة لاحتياجات سكان غزة عند نشوئها، وتكيّفنا مع الحالة الإنسانية في الوقت الفعلي. ونقدر أيضاً التعاون المستمر مع كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية كاغ وفريقها.

ولكن يجب أن نرسم خطاً فاصلاً – فلا يمكننا العمل مع الجميع، ولن نعمل مع أولئك الذين لا يهتمون بالمدنيين، بل لا يهتمون سوى بإلحاق الضرر بإسرائيل. وقد أصبحت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة مجرد كارتل يعزز الكراهية ويطيل أمد البؤس في غزة. والأونروا في غزة لا تساعد، بل تمكّن. فهي تمكّن القوى ذاتها التي تبقي غزة في حالة من اليأس. ولدينا أدلة موثقة على تورط موظفي الأونروا في فظائع 7 تشرين الأول/أكتوبر التي قادتها حماس. وفي وقت سابق من هذا العام، قدمنا أكثر من مائة وثيقة بأسماء وهويات عسكرية لإرهابيين يعملون حالياً لدى الأونروا في غزة إلى المفوض العام لازاريني.

وهذه القائمة جزء من عملية مستمرة ولا تكشف حتى الآن عن المدى الكامل لتغلغل الأونروا في غزة. ومع ذلك، يواصل البعض هنا تمويل الوكالة كما لو كانت محايدة، وكما لو كانت جزءاً من الحل وليس جزءاً من المشكلة. وكما ذكر الكثيرون اليوم، شنت قواتنا في الأسبوع الماضي تحديداً، يوم الأربعاء 11 أيلول/سبتمبر، غارة على إرهابيين يعملون داخل مبنى كان مدرسة في السابق. وبعد اتهامنا من قبل بعض كبار الشخصيات بقتل عمال الأونروا المحليين في الغارة، طلب جيش الدفاع الإسرائيلي من الوكالة تقديم تفاصيل وأسماء هؤلاء العاملين لنتمكن من مراجعة هذا الادعاء، كما تفعل أي ديمقراطية ليبرالية. ولم تقدم الأونروا أي إجابات حتى الآن، على الرغم من الطلبات المتكررة. ومع ذلك، فقد تأكدنا من القضاء على عدد من الإرهابيين في الغارة، ومنهم محمد عدنان أبو زيد، وياسر إبراهيم أبو شرار وأياد مطر. وكان كل واحد من هؤلاء الإرهابيين عملاء عسكريين تابعين لحماس، وكان كل واحد منهم يعمل لدى الأونروا. فكان لديهم وظيفة نهارية مع الأونروا ووظيفة ليلية مع حماس.

والطريقة الأكثر فاعلية لتحسين الحالة الإنسانية واضحة: إزالة وتفكيك منظمة حماس الإرهابية – سبب المعاناة، والوحوش الذين يتحملون وحدهم المسؤولية. وستسمح هزيمة حماس لسكان غزة بتشكيل مستقبلهم وإعادة بناء حياتهم بأنفسهم، والعمل جنباً إلى جنب مع أكثر الدول نجاحاً وازدهاراً في المنطقة. وأود أن أوضح – مع بقاء حماس مسيطرة، لا يمكن إجراء أي نقاش مجدٍ حول مستقبل غزة أو عن حكم رشيد فيها أو إعادة إعمارها أو آفاقها. فجذور الأزمة الإنسانية في غزة لا تكمن في نقص الغذاء أو الدواء. إنها تكمن في أن حماس تواصل احتجاز شعبها كرهينة خدمة لأيديولوجيتها الشريرة. وهدفنا واضح للغاية – هزيمة حماس وتأمين عودة جميع رهائننا والسماح لسكان غزة بالتحكم في مستقبلهم، متحررين من قبضة إرهاب حماس وبعيداً عن التحريض والكراهية التي سممت مجتمعهم لفترة أطول بكثير مما ينبغي.

وبمجرد زوال حماس، نتطلع إلى أن يتولى أهل غزة إدارة شؤونهم، وإعادة بناء حياتهم بكرامة وسكينة، متعايشين مع جيرانهم الإسرائيليين. ولن تتاح للسكان أي فرصة لعيش حياة كريمة، ما دامت حماس بأيديولوجيتها البغيضة تحكم غزة. لن يتسنى بدء العمل الإنساني الجاد ما استمرت حماس في احتجاز مواطنينا رهائن، وما بقيت عائلاتنا تتخبط في حيرة بشأن بقاء أحبائها أحياء يرزقون أو رحيلهم.

حان الوقت لكي يعترف المجلس بالحقيقة – إن الأزمة الإنسانية في غزة ليست ناجمة عن نقص الغذاء أو الدواء. بل نتجت عن غياب قيادة رشيدة حقيقية وقصور الإدارة وقبضة منظمة إرهابية تفضل الموت على الحياة. إن دحر حماس ليس غاية تصب في مصلحة إسرائيل وحسب، بل ضرورة إنسانية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لم تعد هناك أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/10.